

آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا
دراسة ميدانية في ضوء التحليل النقدي للإطار القانوني والتنظيمي (الإداري) للصكوك
والوقف في ماليزيا

الباحثة

مروة الفارس

طالبة ماجستير في أكاديمية الدراسات الإسلامية- قسم الشريعة والإدارة
(جامعة ملايا)

د. أحمد سفيان (Dr. Ahmad Sufian Bin Che Abdullah)

محاضر في أكاديمية الدراسات الإسلامية- قسم الشريعة والإدارة (جامعة ملايا)

د. قمر الزمان (Dr. Kamaruzaman Bin Noordin)

محاضر في أكاديمية الدراسات الإسلامية- قسم الشريعة والإدارة (جامعة ملايا)

د. عمر كشكار (Dr. OMAR AHMAD KACHKAR)

أستاذ مساعد في جامعة ابن خلدون، إستانبول

(Ibn Haldun University)

الملخص

تناقش هذه الورقة آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، ومدى أهمية استخدام هذا الأسلوب لتطوير الممتلكات الوقفية الماليزية. ولقد تم ذلك من خلال مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي لكل من الصكوك والوقف في ماليزيا مع التطرق باختصار لبعض المسائل الفقهية المتعلقة بالوقف في ماليزيا. فعلى الرغم من أن ماليزيا تعد مركزًا دوليًا للمالية الإسلامية ولإصدار الصكوك محليًا ودوليًا، والأولى في إصدار عدة أنواع من الصكوك، إلا أنها لا تمتلك إلى الآن أي إصدار للصكوك الوقفية. وتقدر مساحة الأراضي الوقفية في ماليزيا بأكثر من 13.500 هكتار، وتشير الإحصائيات الحالية إلى أن حوالي 2% منها فقط تم إعادة تطويره. فهذه المساحات الكبيرة من الأراضي الوقفية إذا تم استثمارها وتطويرها بكفاءة، فإنها يمكن أن تدر مليارات من الدخل للمجتمع الماليزي، ولقد أشار السلطان نذرين- سلطان ولاية بيرك الماليزية- إلى أن معظم الممتلكات الوقفية ماليزيا هي مساجد ومدارس ومقابر، وأن القليل جدًا من أراضي الوقف يدر دخلًا فعليًا¹. فهذه الورقة تسلط الضوء على أهمية إصدار الصكوك الوقفية كأداة مبتكرة لدعم وتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا، ومناقشة وجود أي إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا، كما توضح هذه الورقة آفاق استخدام أسلوب الصكوك الوقفية لتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي (الإداري) للوقف والصكوك في ماليزيا. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استخدمت هذه الورقة المنهج الوصفي الذي يستخدم الأسلوب النوعي (الكيفي) لجمع المعلومات، حيث تمت مراجعة وتحليل الدراسات السابقة بعناية للوصول لماهية الإطار القانوني والتنظيمي لكل من الوقف والصكوك، ومدى ملائمة هذا الإطار لإصدار صكوك وقفية في ماليزيا. كما تم إجراء سبب مقابلات مع خبراء في الوقف والصكوك في ماليزيا؛ للوصول لرؤية حديثة وشمولية أوضح عن هذا الموضوع. ولقد أكد الخبراء مدى أهمية إصدار الصكوك الوقفية لتطوير واستثمار عقارات الوقف في ماليزيا بشكل صحيح. كما بينوا أنه لا توجد حتى الآن إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا، ثم شرح الخبراء وجهات نظرهم في آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، فبعضهم كان متفاءلًا جدًا، ويرى أن ماليزيا على أتم الاستعداد لإصدار الصكوك الوقفية، وذلك لامتلاك ماليزيا إطارًا قانونيًا وتنظيميًا شاملًا للصكوك (sukuk guideline) وقانونًا خاصًا للوقف. أما البعض الآخر من الخبراء كان يرى أنه لا توجد آفاق لإصدار صكوك وقفية في ماليزيا بسبب بعض المشاكل القانونية؛ منها: أن المجالس الإسلامية في ماليزيا هي الوصي الوحيد على الوقف، كما اقترح بعضهم بعض الحلول الفعالة للوصول لهذا النوع من الإصدارات في ماليزيا في المستقبل. **الكلمات المفتاحية:** الوقف، الصكوك، إصدار، آفاق، الإطار القانوني والتنظيمي، ماليزيا.

المقدمة

إن تراجع الدور التاريخي للوقف في المجتمعات الإسلامية جعل الجهود والدراسات تتجه لإيجاد حلول

(1) Rajaendram, Rebecca, Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system/Saunders., Star online,22 Feb 2018, <https://www.thestar.com.my/news/nation/2018/02/22/perak-sultan>.

جدية لإحياء دور الوقف، والصكوك الوقفية: هي أحد أهم هذه الحلول، وهي تعرف بأنها: "وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول، تمثل المال الموقوف، وتقوم على أساس عقد الوقف". فالصكوك الوقفية شكل من أشكال الصكوك الاجتماعية التي لا تهدف للربح المادي، إنما تهدف لسد حاجات المجتمع الأساسية التي أثقلت كاهل الدول، وهي أداة لتطوير الوقف وتفعيل دور الوقف النقدي في التنمية؛ لتشمل قطاع التعليم والمرافق العامة ومشاريع البنية التحتية، مع ضرورة اعتماد صيغ التمويل المناسبة⁽¹⁾. كما أن الصكوك الوقفية مهمة لسد فجوة التمويل الإنساني التي تحدث عنها تقرير الأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني/يناير 2016 بعنوان: "مهم جدًا للتغلب على الفشل في معالجة فجوة المتطلبات الإنسانية"، فلقد أظهر التقرير قفزة هائلة في عدد الأشخاص الذين يلتمسون المعونة الإنسانية. وفي الوقت الراهن، تم إنفاق 25 بليون دولار من الولايات المتحدة؛ لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 125 مليون شخص متأثرين بالكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. ومع ذلك، فإن المبلغ المنفق لا يزال غير كاف. ولا تزال هناك فجوة تمويلية تقدر بـ 15 مليار دولار. وتناشد الأمم المتحدة المزيد من البلدان والمجتمعات المحلية أن تتقدم للمساعدة في تمويل المعونة المطلوبة؛ وهي (الغذاء، والمياه النظيفة، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم والحماية). فهذه الحاجة الماسة تجعل من الصكوك الوقفية حلاً سحرياً ممكنًا لمعالجة فجوة الاحتياجات الإنسانية⁽²⁾.

وفي ماليزيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 26 مليون نسمة، هناك الكثير من أراضي الوقف التي يمكن استثمارها لصالح المسلمين. وقد بدأت المجالس الدينية الإسلامية في الولايات الاتحادية بالاشتراك مع تابونج حاجي، Bhd، TH Technologies Sdn، وبنك إسلام ماليزيا أحد الاستثمارات الواسعة النطاق مؤخرًا لأراضي الوقف في ماليزيا. والتي تنطوي على مشروع لبناء مبنى من 34 طابقًا بتكلفة قدرها 151 مليون رينجيت ماليزي. وبغض النظر عن هذا التطور لوحظ أن تطوير أراضي الوقف لا يزال غير كافي وغير متطور، ففي الواقع هناك الكثير من الأراضي الوقفية غير مستغلة بشكل جيد، والتي يمكن استثمارها من خلال أدوات مختلفة. وعلى الرغم من أن مؤسسات الأوقاف في ماليزيا ممثلة بالمجالس الدينية للولايات Islamic Religious Council) استخدمت طرقًا مختلفة لتطوير الممتلكات الوقفية كاستخدامهم صيغة عقد BOT (البناء- التشغيل- التحويل) لبناء برج UMNO في جورج تاون. كما استخدموا المضاربة لبناء 36 وحدة سكنية في بالاوينانج؛ حتى إنهم استخدموا طريقة التورق لشراء 5 وحدات للتسويق في (بندر بوكيت بوتشونج⁽³⁾)، إلا أن ماليزيا لم تستخدم إلى الآن أسلوب الصكوك الوقفية لتطوير عقارات الوقف، كما

(1) نقاسي، محمد إبراهيم، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن الحرف، 2011، ص2.

(2) Kasri, Noor Suhaida, Waqf and sukuk: addressing the humanitarian funding gap. (<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/918#.Wbn57LijHIX>).

3) Hasan, Zulkifli, and Najib Abdullah, Muhammad, The investment of waqf land as an instrument of muslim' economic development in Malaysia, 2007, p 121.

فعلت كلٌّ من السعودية وسنغافورة، على الرغم من زيادة وتفوق ماليزيا على جميع الدول في مجال إصدار الصكوك وتفوقها في مجال التمويل الإسلامي، فهي مركز مالي كبير، بالإضافة لتمتعها بميزة الإبداع والابتكار في الأدوات التمويلية⁽¹⁾، كما أنها مركز لإصدار الصكوك الإسلامية في العالم، حيث تستمر ماليزيا في قيادتها لسوق الصكوك العالمية مع القيمة التراكمية للصكوك المحلية والدولية التي تبلغ قيمتها 612 مليار دولار أمريكي (2.41 مليار رينغيت ماليزي) وفقاً لتقرير صكوك السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) لعام 2018. والرقم هو المبلغ المتراكم للفترة من (2002 إلى 2017). وقال دانيال ماه عبد الله المدير العام لمركز لابوان IBFC المركز الدولي للأعمال والمالية: "إنه من المتوقع أن تحافظ ماليزيا على زخم نمو إصدار الصكوك في عام 2018 مدعوماً بإصدار صكوك الشركات، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالصكوك الخضراء". وقال: "نرى نمواً في إصدار الصكوك (في ماليزيا) وهو ما يوازي توقعات لابوان IBFC (المركز الدولي للأعمال والمالية) لماليزيا في أن تصبح مصدرًا رئيسيًا في السوق الدولية⁽²⁾.

فعلى الرغم من كل هذه المقومات التي تتمتع بها ماليزيا إلا أنه إلى الآن لا توجد إصدارات للصكوك الوقفية فيها، مقارنة ببعض الدول الأخرى التي توجد فيها تجارب إصدارات ناجحة لصكوك استثمارية في أراضي الوقف كتجربة السعودية في صكوك برج زخم، وهي صكوك استثمارية (صكوك انتفاع)؛ لتطوير أرض الوقف، وصكوك المشاركة في سنغافورة صكوك بنكولين. ولقد ذكر ذو الكفل حسن في الورقة التي شارك فيها في مؤتمر الأوقاف الدولي لجنوب إفريقيا، 17-18 أغسطس، عام 2007: "فلم يستخدم أي من المجالس الإسلامية في ماليزيا أداة الأوراق المالية الإسلامية كأحد محافظه الاستثمارية؛ لتطوير عقارات الوقف". وكذلك أشارت لذلك ورقة حلوفي سفيان، بعنوان (دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة لتجربة ماليزيا، 2017). فكان لا بد من تسليط الضوء على آفاق إصدار الصكوك الوقفية لتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا، ومناقشة أهميتها، ومدى ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية لكلٍّ من الوقف والصكوك في ماليزيا لإصدار الصكوك الوقفية، وذلك من خلال دراسة الوضع الحالي للإطار التنظيمي (الإداري) والقانوني لكل من الوقف والصكوك، ثم اقترحت الورقة بعض الحلول للوصول لإصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، ولكل مبحث عدة مطالب، كما يتناسب مع متطلبات البحث كالتالي:

المبحث الأول: مراجعة تحليلية لإدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا:

المطلب الأول: الإطار التنظيمي (الإداري) للوقف في ماليزيا.

(1) محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية. دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، مذكرة مقدمة كجزء

من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ص. د.

(2) A Bakar, Suffian, Malaysia continues to lead global sukuk issuance, new straits times 23 July 2018, May 8, 2018.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للوقف في ماليزيا.

المطلب الثالث: القضايا القانونية المتعلقة بالوقف.

المطلب الرابع: بعض القضايا الشرعية المتعلقة بالوقف في ماليزيا.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

المطلب الأول: بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia).

المطلب الثاني: هيئة الأوراق المالية في ماليزيا

(Securities Commission Malaysia).

المطلب الثالث: نظام سوق الأوراق المالية الحكومية.

المطلب الرابع: تنظيم سندات دين الشركات وسوق صكوك الشركات.

المطلب الخامس: المبادئ والإرشادات التوجيهية لإصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا Guidelines on unlisted capital market products under the lodge and launch framework sc-GL/4-2015 (R1-2017).

المطلب السادس: التسهيلات التي وفرتها الحكومة الماليزية لتطوير وزيادة إصدار الصكوك الإسلامية.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشات، وتشمل الخاتمة والتوصيات.

أهمية الدراسة

الصكوك الوقفية شكل من أشكال الصكوك الاجتماعية، وأسلوب مهم لدعم التنمية المستدامة في المجتمع؛ فهي لا تهدف للربح المادي، إنما تهدف لسد حاجات المجتمع الأساسية التي أثقلت كاهل الدول، وهي أداة لتطوير الوقف وتفعيل دور الوقف النقدي في التنمية. فالأفراد العاديون الذين لا يستطيعون وقف عقار أو أصل كامل يستطيعون شراء هذه الصكوك الوقفية، فهذه الطريقة يمكن أن يتم تسهيل هذا الأصل أو العقار من خلال الصكوك، ثم تعرض الصكوك للبيع، ويحق لجميع الأفراد أو المؤسسات شراؤها؛ فتساهم جميع طبقات المجتمع في الوقف لله. وتمتلك ماليزيا أراضي وقفية ضخمة أغلبها على شكل أراضي تتمتع بمواقع استراتيجية، إلا أن هذه الأراضي لم تستثمر ولم تطور بشكل جيد؛ فلقد طبقت فيها الأساليب التقليدية القديمة في الاستثمار، فهي بحاجة لأساليب حديثة ومتطورة في الاستثمار⁽¹⁾. فإلى جانب العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للصكوك الوقفية، فإنها تُعد من أهم الأدوات الحديثة الفعالة لتطوير عقارات الوقف في ماليزيا، وللإستثمار فيها بشكل صحيح. ولكن ماليزيا لم تستخدم أسلوب الصكوك الوقفية لتطوير عقارات الوقف إلى الآن، حسب ما ذكر ذو الكفل حسن 2007 وحلوفي سفيان 2017، على الرغم من زيادة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية وفقاً لتقرير صكوك السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) لعام 2018، فمن هنا جاءت أهمية هذا البحث؛ لأنه يسلط الضوء على مدى إمكانية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، وذلك من خلال مناقشة طبيعة الإطار القانوني والتنظيمي لكل من الوقف والصكوك في ماليزيا، وتحليل مدى قابلية هذا الإطار لاحتضان إصدار صكوك وقفية في ماليزيا، ثم مناقشة آفاق إصدار الصكوك الوقفية مع خبراء الوقف والصكوك في ماليزيا، والاستفادة من مقترحاتهم للمضي قدماً نحو إصدار صكوك وقفية في ماليزيا.

إشكالية الدراسة

مؤخراً نال الوقف حيزاً كبيراً من الاهتمام الذي يهدف إلى إحياء دور الوقف وتفعيله في المجتمعات الإسلامية. والصكوك الوقفية (السندات الوقفية): هي أداة مبتكرة في عالم الوقف؛ تهدف للاستثمار في الممتلكات الوقفية وتطويرها، إضافةً إلى أن الصكوك الوقفية مهمة لسد فجوة التمويل الإنساني التي تحدث عنها تقرير الأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني 2016؛ حيث أظهر التقرير أنه لا تزال هناك فجوة تمويلية تقدر بـ 15 مليار دولار لسد الحاجات الأساسية؛ (كالغذاء، والمياه النظيفة، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية). فهذه الحاجة الماسة تجعل من الصكوك الوقفية أداة فعالة لمعالجة فجوة الاحتياجات الإنسانية⁽²⁾. وفي ماليزيا هناك الكثير من أراضي الوقف غير مستغلة وغير مطورة بشكل كافي، والتي يمكن

(1) Rajaendram, Rebecca, Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system, Star online, 22 Feb, Ibid, 2018

(2) Kasri, Noor Suhaida, Waqf and sukuk: addressing the humanitarian funding gap. GAP.<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/918#.Wbn57LijHIX>.

أن تستثمر وتطور باستخدام أسلوب الصكوك الوقفية، ولقد أشار السلطان نذرين- سلطان ولاية بيرك الماليزية- إلى أن الإحصائيات الحالية تظهر أن 2٪ فقط من الأراضي الوقفية في ماليزيا قد أُعيد تطويرها⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن مؤسسات الأوقاف في ماليزيا ممثلة بالمجالس الدينية للولايات- استخدمت طرقاً مختلفة لتطوير الممتلكات الوقفية⁽²⁾، إلا أن ماليزيا لم تستخدم إلى الآن أسلوب الصكوك الوقفية لتطوير عقارات الوقف، على الرغم من أن ماليزيا متقدمة جداً في مجال إصدار الصكوك الإسلامية بشكل عام، حيث يشير تقرير IIFM إلى أن ماليزيا تتمتع بقاعدة قوية لسوق رأس المال، وتحفظ- أيضاً- بمكانتها كأكبر مصدر للصكوك في العالم في عام 2017، بقيمة 52.14 مليار دولار أمريكي؛ لكلٍ من القطاعين المحلي والدولي. فعلى الرغم من ريادة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية، إلا أنها لا تمتلك إلى الآن أي إصدارات للصكوك الوقفية؛ فمن هنا تم اختيار ماليزيا في هذه الورقة لتسليط الضوء على آفاق إصدار الصكوك الوقفية لتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا، ومناقشة أهميتها، ثم تمت دراسة مدى ملائمة الوضع الحالي للإطار التنظيمي والقانوني لكل من الوقف والصكوك؛ لاحتضان هذا النوع الجديد من الصكوك (الصكوك الوقفية) في ماليزيا. وتم ذلك على ضوء تحليل آراء الخبراء في الوقف والصكوك في المقابلات التي أُجريت بهذا الصدد.

أهداف الدراسة

- 1- تسليط الضوء على أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا؛ لدعم وتطوير الممتلكات الوقفية.
- 2- بيان آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا.
- 3- مراجعة وتحليل للإطار القانوني والتنظيمي للوقف في ماليزيا.
- 4- مراجعة وتحليل للإطار القانوني والتنظيمي للصكوك الإسلامية في ماليزيا.

أسئلة الدراسة

- 1- ما أهمية إصدار الصكوك الوقفية لتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا؟
- 2- ما هي آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا؟
- 3- ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الوقف في ماليزيا؟
- 4- ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا؟

الدراسات السابقة

هناك ثروة من الدراسات والبحوث المتعلقة بالأراضي الوقفية في ماليزيا أجراها الباحثون والأكاديميون، وقد أبرزت بعض الدراسات أهمية استخدام الصكوك الوقفية في المجتمعات الإسلامية بشكل عام، وفي ماليزيا

(1) Rajaendram, Rebecca, Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system, Star online, 22 Feb 2018.

(2) Hasan, Zulkifli, and Najib Abdullah, Muhammad, The investment of waqf land as an instrument of muslim' economic development in Malaysia, 2007, p.1.12.

بشكل خاص للارتقاء وتطوير الممتلكات الوقفية مما يعود بالرفاهية على المجتمعات الإسلامية.

1- ومن هذه الدراسات التي ناقشت أهمية إصدار الصكوك الوقفية بشكل عام: دراسة (Musari, 2016) ناقشت إمكانية دمج الوقف والصكوك كآلية لتعزيز التمويل الإسلامي للاستدامة الاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا، وتعتقد دراسة الباحثة خير النسّا أنه يمكن الجمع بين هذين الجهازين الماليين الإسلاميين القويين؛ ليكونا أداة فعالة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا، كما وصفت الدراسة أفضل ممارسة للوقف والصكوك في العالم، وذلك من خلال شرح تجربة المملكة العربية السعودية وسنغافورة ونيوزيلندا. أما دراسة (ربيعة بن زيد وخيرة الداوي, 2013) فشرحت أهمية الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر، وذلك بإحدى طريقتين؛ الأولى: استثمار جميع حصيلة الاكتتاب، ثم الصرف على الموقوف عليهم من الأرباح والعوائد، أو تقسيم حصيلة الاكتتاب في الصكوك الوقفية إلى جزئين؛ الأول: يستثمر لضمان استمرارية الوقف. والثاني: يخصص لتمويل المشاريع الاستثمارية لوزارة الأوقاف. أما دراسة (محمد إبراهيم نقاسي, 2011) فتناولت الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، حيث توصلت الدراسة إلى ترجيح الرأي الذي ذهب إلى جواز وقف النقود، وهو أساس القول بجواز إصدار الصكوك الوقفية، كما رجّحت المذهب الذي يرى جواز الوقف المؤقت، وبذلك يمكن القول بجواز تداول الصكوك الوقفية في الأسواق الثانوية. وتهدف دراسة (كمال توفيق حطاب, 2006) إلى بيان دور الوقف الإسلامي في التنمية، ولقد ركزت هذه الورقة على أهمية الصكوك الوقفية كعامل مهم لدفع عجلة التنمية وسُبل تطويرها، ووضّحت أن الصكوك الوقفية بحاجة إلى تطوير ورقابة شرعية دائمة، كما يجب استغلال الدور المهم للصكوك الوقفية من قِبَل الأمانات العامة للأوقاف.

2- ومن الدراسات التي عالجت العديد من القضايا المتعلقة بأسلوب إدارة وتطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا، وسلطت الضوء على بعض مشاكل إدارة الوقف في ماليزيا من الناحية القانونية والتنظيمية (الإدارية): دراسة (سيد عثمان الحبشي, 2003)، حيث تحدثت عن تجربة الوقف في ماليزيا والخلفية التاريخية للأراضي الوقفية وطبيعة إدارة الأراضي الوقفية، ثم طرح بعض مشاكل إدارة الوقف في ماليزيا كعدم توفر الكوادر المؤهلة في دوائر الأوقاف التابعة للمجالس الإسلامية، وعدم وجود سجلات دقيقة للممتلكات الوقفية. أما دراسة (Muhammad Najib, Zulkifli Hasan, 2007) فقد تحدثت عن الاستثمار في أراضي الوقف كأداة للتنمية الاقتصادية للمسلمين في ماليزيا، ولقد أظهرت هذه الدراسة أنه استخدم في ماليزيا العديد من الأساليب للاستثمار في أراضي الوقف، ولكن على الرغم من ذلك لا يزال استثمار أراضي الوقف غير جيد؛ فهناك الكثير من أراضي الوقف غير المستغلة، والتي يمكن استثمارها من خلال أدوات مختلفة؛ كالصكوك الوقفية التي لم تستخدم بعد. أما دراسة (Che Zuina, Nor Jana, Nor Jawanees, 2015) فقد تحدثت عن

إدارة أراضي الوقف في ماليزيا؛ فعرضت أهم القضايا والحلول، وبيّنت القضايا الناشئة عن إدارة وتنمية وتطوير أرض الوقف في ماليزيا، وقدمت العديد من الاقتراحات لتعزيز تطوير الأراضي الوقفية، وتعزيز دور المجلس الديني الإسلامي في الدولة؛ باعتباره الوصي الوحيد على الوقف. كما أنه من الدراسات التي تناولت تحديات إدارة الوقف في ماليزيا دراسة (Nurauliani Rafdi, Noor Aimi, 2014)؛ حيث ذكرت الورقة عددًا من التحديات؛ كعدم الوعي، وعدم الحصول على ما يكفي من الأموال، بجانب العديد من القضايا والتحديات التي تواجه MAIS أثناء التنفيذ، كما اقترحت هذه الورقة خطة عمل ينبغي أن يتخذها MAIS لتحسين فعالية كفاءة الوقف، وحددت الورقة الأثر المهم لتطبيق الوقف في نظام MAIS نحو توليد النمو الاقتصادي إلى ولاية سيلانغور. كما ناقشت دراسة (Nor Aishah, 2014) (bd Halim, 2014) إطار حوكمة الأوقاف في ماليزيا، وسلطت الضوء على المشكلات الرئيسية في إدارة الوقف في ماليزيا؛ مثل: الإدارة غير الفعالة لأصول الوقف؛ فقد شرحت هذه الورقة أسلوب إدارة مؤسسات الأوقاف الإسلامية في ماليزيا، واقترحت إطار عمل للحكومة في المؤسسات الخيرية الإسلامية في ماليزيا. كما ناقشت دراسة (Nor Asiah, Abdul Kader, 2012) (Sharifah Zubaidah, 2012) طبيعة أراضي الوقف في ماليزيا، وتحديات الإدارة من منظور قانوني؛ فقد تعرضت هذه الورقة للحديث عن إدارة الوقف في شبه جزيرة ماليزيا من منظور إنفاذ قانون "الوقف" المدرج في قائمة الولاية للدستور الاتحادي لعام 1957، وبالتالي فهو يخضع لسلطة حكومات الولايات، كما وضحت بعض تحديات إدارة الوقف من منظور قانوني؛ كعدم وجود أحكام قانونية في التشريع الحالي، والقضايا المتعلقة بالملكية، وتسجيل الأراضي الوقفية، وإيجار أراضي الوقف. وتحدثت دراسة (Hisham Yaacob, 2013) على أن ماليزيا ما زالت تمارس نظامًا قانونيًا مزدوجًا، أي: القانون العام وقانون الشريعة، كما ناقشت الورقة بعض الحالات والأمثلة للحصول على صورة واضحة للمشكلة، عندما يتعارض القانون المدني مع الشريعة.

3- هناك بعض الدراسات التي تناولت تجربة ماليزيا الفريدة في إصدار الصكوك الإسلامية، وتميزها عن دول العالم في موضوع التسهيلات والتحفيزات الضريبية التي تشجع على الإقبال على الصكوك الإسلامية؛ ومن هذه الدراسات: دراسة (نور الدين أنجمون، 2008)؛ فلقد تحدثت هذه الدراسة عن التجربة الماليزية في تطوير الصكوك، والمراحل التي مرت بها، وشرحت أهم الإصدارات الماليزية للصكوك، كما وضحت الإجراءات التي يتبعها المنظمون الماليزيون في رفع كفاءة سوق رأس المال، وذلك من خلال معالجة الأمور الضريبية، وكانت الإرشادات التي أصدرتها كل من هيئة الأوراق الماليزية وبنك نيجارا ماليزيا دليلًا مهمًا لكل من المصدرين والمستثمرين في الصكوك وسندات الدين، كما شرح هذا الدليل الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك في ماليزيا (Bank nagara and securities commission, malaysian debt securities and sukuk market, 2009)، كما أنّ المبادئ والإرشادات التوجيهية لإصدار الصكوك في ماليزيا تحدد (Guidelines on unlisted capital market products under the lodge and launch

(2015, framework, المتطلبات التي يجب مراعاتها لأغراض توفير منتجات سوق رأس المال غير المدرجة في البورصة. وكانت دراسة (Nor Syahirah Zain, Zulkarnain Muhamad Sori, 2017) دراسة استطلاعية حول صكوك إجارة (SRI) صكوك الإجارة للاستثمار في المسؤولية الاجتماعية؛ لتطوير عقارات وأصول الوقف في ماليزيا.

تحرير الفجوة البحثية:

ومما تقدم نجد أن أغلب الدراسات السابقة تناولت أهمية إصدار الصكوك الوقفية؛ كأداة لإحياء دور الوقف في المجتمع، وكآلية لتحقيق التنمية المستدامة. وألقت الكثير من الدراسات الضوء على تجربة كل من السعودية وسنغافورة في إصدار صكوك استثمارية لتطوير أراضي الوقف. وناقشت بعض الدراسات الإطار التنظيمي والقانوني والإداري للوقف والصكوك في ماليزيا؛ كل على حدة، وتناولت العديد من الدراسات طبيعة إدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا، ومشاكل وتحديات إدارة الوقف في ماليزيا؛ من الناحية التنظيمية والقانونية والإدارية. لكن لم تتعرض تلك الدراسات لمدى قابلية الإطار القانوني والتنظيمي لكل من الوقف والصكوك في ماليزيا لاحتضان إصدار الصكوك الوقفية، فهل من الممكن أن يكون هناك إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا في ظل هذا الإطار القانوني والتنظيمي للوقف والصكوك؟ وما هي آفاق إصدار هذه الصكوك؛ كأداة لتطوير الوقف على الأراضي الماليزية؟

منهج البحث

في هذه الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي الذي يستخدم الأسلوب الكيفي (النوعي) للإجابة على أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه؛ حيث إن المنهج الوصفي يستخدم أحد الأسلوبين الكمي أو الكيفي لجمع المعلومات. فالمنهج الوصفي هو الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كميّاً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميّاً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى⁽¹⁾. ويقوم الباحث ببناء صورة معقدة وشمولية ويحلل الكلمات، ويضع تقريراً يفصل فيه وجهات نظر الخبراء، ثم يقوم بإجراء الدراسة في الموقف الطبيعي⁽²⁾. ففي بحثنا الحالي نحاول الوقوف على آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا؛ فيكون المنهج الوصفي (النوعي) هو المنهج الأفضل، حيث إننا نحتاج إلى فهم أعمق للمشكلة من خلال خبراء الصكوك والوقف، ومن خلال مراجعة وتحليل نقدي للوثائق والدراسات السابقة وباستخدام استراتيجية دراسة الحالة (ماليزيا)- يمكننا الوصول لأهداف الدراسة بشكل أفضل؛ فدراسة الحالة هي استراتيجية من استراتيجيات البحث النوعي والوصفي، ومن خلال استخدام أسلوب المقابلات مع الخبراء المختصين، وتحليل

(1) إبراهيم خضر، أحمد، الملامح العامة للمنهج الوصفي، شبكة الألوكة، 2013.

<https://www.alukah.net/web/khedr/0/50216>

(2) Creswell, J.W. Qualitative inquiry and research design: Choosing among five traditions. London: Sage, 1998.

الوثائق التي هي من استراتيجيات البحث النوعي- ستمكن من الوصول لفهم أعمق لمشكلة البحث.

حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة الصكوك الوقفية دون غيرها من أنواع الصكوك الإسلامية الأخرى، كما طبقت هذه الدراسة في ماليزيا، ولم تتناول دولة أخرى في البحث، بحيث كانت الحدود الموضوعية لهذه الدراسة هي آفاق إصدار الصكوك الوقفية، والإطار القانوني والتنظيمي (الإداري) للوقف والصكوك في ماليزيا، وذلك خلال إطار زمني يتناول جميع التطورات ذات الصلة لغاية تاريخ تحرير هذه الدراسة في 2018.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة في هذه الورقة من خبراء إصدار الصكوك الإسلامية، وخبراء الوقف الإسلامي في ماليزيا، وبعد تحديد ملامح مجتمع الدراسة لا بد للباحث أن يختار عينة مناسبة منه تمهيداً لتطبيق الدراسة عليها⁽¹⁾. ويعتبر اختيار الباحث لعينة الدراسة من أهم خطوات البحث. فعلى الباحث أن يبدأ بالتفكير في عينة البحث عند تحديد مشكلة البحث وأهدافه؛ لأن كلاً من طبيعة البحث وفروضه وحُطته تتحكم في خطوات تنفيذه واختيار أدواته؛ كالعينة والمقابلات والاختبارات اللازمة⁽²⁾. وتختلف أفراد العينة حسب أسئلة ومنهج البحث المستخدم. وكما ذكر- آنفاً- فإن هذه الورقة اعتمدت المنهج الوصفي النوعي من خلال استخدام أداة المقابلات، وفي المقابلات النوعية يكون الهدف الرئيسي للباحث هو معلومات تفصيلية ومتعمقة تساعد في تشكيل الفهم اللازم لأسئلة البحث. وفي هذه الدراسة كان المجيبين في المقابلات النوعية خبراء في إصدار الصكوك الإسلامية؛ بحيث يشملون النواحي القانونية والتنظيمية وخبراء في الوقف والمؤسسات الوقفية في ماليزيا وخاصة كوالالمبور، وبناءً على ذلك تم اختيار الأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية (ISRA)، وجامعة مالايا (UM)، والجامعة العالمية للتمويل الإسلامي (INCEIF)، والجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا (IIUM)؛ لإجراء مقابلات مع بعض الباحثين والخبراء ممن لديهم معرفة بالإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك الوقفية؛ لمناقشة وتحليل ماهية الإطار القانوني والتنظيمي للوقف والصكوك في ماليزيا، ومدى ملائمة هذه البيئة القانونية والتنظيمية لاحتضان إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا. ثم مناقشة آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، على ضوء تحليل آراء الخبراء والمختصين في هذا المجال.

أدوات الدراسة

وفي هذا الجزء النوعي من الورقة- أُجريت مقابلات شبه مقننة متعمقة (semi structured) مع أسئلة مفتوحة؛ للسماح للمشاركين بشرح أكثر، وللحصول على معلومات متعمقة ذات قيمة للإجابة على أسئلة

(1) الدليمي، ناهدة عبد زايد، أسس وقواعد البحث العلمي، جامعة بابل، ص 81، 82.

(2) دياب، سهيل رزق، مناهج البحث العلمي، مارس، 2003م، ص 90. الدليمي، ناهدة عبد زايد، أسس وقواعد البحث العلمي، جامعة بابل، ص 81، 82.

البحث؛ حيث إن المقابلات شبه المقننة والمتعمقة توفر للباحث فرصة "التحقق" من الأجوبة⁽¹⁾. فأسلوب المقابلات شبه المقننة (معمقة) هو أداة مهمة يمكن من خلالها الحصول على معلومات تفوق في أهميتها الأدوات الأخرى، من خلال طرح أسئلة محددة، وتفسير الغامض منها، ويقوم الباحث بتسجيل ما دار فيها من خلال مسجل صوتي خاص⁽²⁾. وأجريت بعض المقابلات باللغة العربية، وبعضها باللغة الإنجليزية في مكان عمل الخبراء. وتراوحت أوقات المقابلة من حوالي 25 دقيقة إلى ساعة. وأبلغ المشاركون بأن المقابلات سرية، وأنهم سيصادقون عليها للسماح بنسخها في وقت لاحق. واستمع الباحث إلى الأشرطة الصوتية بعد المقابلات، ونسخ كل محادثة حرفياً. وتم تطبيق هذه التقنية لفهم البيانات النصية؛ مثل جزء النص أو الصورة، وبعد ذلك تم إجراء ترميز لتصنيف تعليقات المحييين في المقابلات وتنظيم المعلومات للتحليل⁽³⁾.

والأسلوب الآخر في هذه الورقة لجمع المعلومات في البحث النوعي هو تحليل الوثائق والدراسات السابقة؛ فالوثائق التاريخية- أو الحديثة- مصدر مهم للبحث النوعي؛ فمن خصائص المجتمع الحديث: التوثيق. فالتقارير والدراسات التي يكتبها المشرفون التربويون والأكاديميون كل عام، والتوجيهات التي يُبدونها في سجلات، وما يكتبه الخبراء من تقارير وبحوث وملاحظات، وما يصدر من تقارير وتوجيهات رسمية، بل ما قد يكتبه الطلاب في دروس الإنشاء أو في رسائلهم للمعلمين- كل هذه تعتبر وثائق مهمة للباحث، ويستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة⁽⁴⁾.

المبحث الأول: مراجعة تحليلية لإدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا

المطلب الأول: الإطار التنظيمي (الإداري) للوقف في ماليزيا

لم يكن هناك أي ضوابط قانونية لعملية إدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا قديماً؛ فلقد تركت بشكل كامل للمثولين حتى عام 1952، ولقد أدت كثرة التجاوزات في إدارة الممتلكات الوقفية، وعدم وجود أحكام قانونية لإدارة الوقف في الماضي إلى عدم الكفاءة والإدارة غير المنتظمة للأراضي أو الممتلكات الوقفية، وهذا دفع إلى الشعور بضرورة سن قوانين للحد من هذه التجاوزات؛ ففي عام 1911 أصبحت ولاية جوهور أول ولاية توثق نصاً قانونياً مكتوباً بشأن الوقف؛ يُعرف باسم Enakmen Larangan, Wakaf 1911 (قانون حظر الوقف لعام 1911)، ثم تبعتها ولاية بيراك التي أدخلت Wakaf Enakmen Kawalan 1951 (مراقبة قانون الأوقاف 1951)، ثم إن تشريع وقف ولاية بيراك حُدث وأعيدت تسميته باسم: Peraturan Kawalan (الأوقاف 1951)، وفي عام 1969 (Perak Control of Waqf Rules, 1969) (قواعد الرقابة على الوقف)، وفي عام

(1) Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2009) . Research Methods for Business Students. 5th Edition, England : Pearson Education Limited

(2) زيدان, سلمان, مناهج البحث العلمي, 2009, الأمين للنشر والتوزيع, ط 3, ص 107.

(3) Creswell, J. W. Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research (3rd ed.) . Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, Inc,(2008) p.174.

(4) أبو دقة، سناء إبراهيم، المنهج النوعي في الأبحاث التربوية؛ إيجابيات وتحديات، 2017، ص 23.

1952 قامت ولاية سيلانغور بإصدار تشريعات إدارية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تبعتها باقي الولايات بإصدار مثل هذه التشريعات، وكانت ولاية سيلانغور هي الولاية الأولى التي أعطت السلطة للمجلس الديني الإسلامي للولاية (SIRC¹) لإدارة الممتلكات الوقفية في عام 1952 باسم: (إدارة سيلانجور لتشريع القانون الإسلامي، 1952)، ثم تبعت ولاية كلانتان هذه الخطوة؛ فأصدرت في عام 1953 (Kelantan, 1953, Council of Religion and Malay Custom and Kathis Courts Enactment)⁽²⁾، ثم تبعتها الكثير من الولايات، ففي عام 1955م أصدرت حكومة إقليم ترينغانو تشريعات مشابهة، وحكومة ملاكا في 1959م، وبيراك في 1965م، وجوهور في 1978م. وتشارك جميع القوانين التي صدرت في مختلف الولايات في النقاط التالية⁽³⁾:

- 1- اعتبار المجلس الإسلامي في كل إقليم هو الوصي العام لجميع الأوقاف الإسلامية ضمن الإقليم.
 - 2- الاحتفاظ بجميع المستندات المتعلقة بالأوقاف لدى المجلس الإسلامي.
 - 3- الالتزام بصرف ريع الأملاك الوقفية على الأغراض المحددة لها وفق شروط الواقفين.
- وكان لسن هذه القوانين دور إيجابي ظاهر للعيان، ولكن صعوبة تتبع الممتلكات الوقفية في مختلف الأقاليم، وعدم وجود الكفاءات البشرية، والإمكانات الإدارية- أدى لبقاء الكثير من الأوقاف على شكل أراضٍ لم تنزل تحت سلطة متوليها الأساسيين.

فكل ولاية في ماليزيا يحكمها سلطان، يكون هو الزعيم الديني والثقافي لتلك الولاية، وبالتالي يكون هو- أيضاً- رئيس المجلس الديني الإسلامي للإقليم؛ ففي كل إقليم (ولاية) سلطان، يكون هذا السلطان- أو من يمثله- رئيس المجلس الديني الإسلامي للإقليم، ما عدا إقليم سبابه وساراواك؛ فإن المجلس الديني الإسلامي يخضع لرئيس دائرة الشؤون الدينية الذي يعتبر موظفًا بالخدمة المدنية. والمجلس الديني الإسلامي لا يعتبر جزءًا من الجهاز الحكومي، بل يتمتع بسلطاته وصلاحياته الخاصة، وغالبًا ما يفوض المجلس أعباءه الإدارية إلى لجنة أو موظف تنفيذي يقوم بإدارة شؤون الزكاة والوقف، أي: ما يعرف ببيت المال. وأغلب موظفين الأوقاف يمتلكون خبرات إدارية بسيطة، ونادرًا ما يكون لديهم خبرات أو كفاءات خاصة بمجال دراسات الاستثمار وإدارة المشاريع وتقويم الممتلكات، على الرغم من أن المجلسين الإسلاميين في بينانغ وملاكا أفضل نسبيًا من غيرها من ناحية الكفاءة الفنية لموظفي الأوقاف⁽⁴⁾.

(1) State Islamic Religious Council

(2) Ismail, Che Zuina, Salim, Nor Jana, Ahmad Hanafiah, Nor Jawanees, Administration and Management (of Waqf Land in Malaysia) Issues and Solutions, Universiti Teknologi MARA, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy July 2015, p.2.

(3) الحبشي، سيد عثمان. أحمد مهدي، محمود، تجربة الوقف في ماليزيا، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للأوقاف في الكويت، 1423هـ، ص 115-124.

(4) الحبشي، سيد عثمان، تجربة الوقف في ماليزيا، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للوقف في ماليزيا

يتم تنفيذ نظام الوقف في ماليزيا من خلال العديد من القوانين، وهي الدستور الاتحادي (Federal Constitution)، وقانون الأراضي الوطني (NLC) 1965، وتطبيق القانون الإسلامي (الأراضي الفدرالية) لعام 1993 (القانون 505)، وقانون وقف سيلانجور wakaf (رقم 7). 1999، وقانون الوصاية Act Trustee الوصي على الوقف لعام 1949، قانون (208)، وقانون وقف ملاكا wakaf 2005، نيجاري سيمبلان wakaf 2005، وتطبق التشريعات الإسلامية في مختلف الولايات، وكذلك القوانين الأخرى التي تؤثر على إدارة الوقف؛ مثل: قانون الوصاية Trustee 1949، وقانون الإغاثة الخاص Specific Relief Act 1950 لعام 1950، وقانون العقود لعام 1950، وغيره⁽¹⁾.

واستنادًا إلى الدستور الفيدرالي الاتحادي في ماليزيا، فإن شؤون الوقف في ماليزيا تقع على عاتق المجالس الدينية الإسلامية للولايات (SRIC)⁽²⁾، وفقًا للجدول التاسع (state list) من الدستور الاتحادي لماليزيا⁽³⁾. وهذه المجالس مخولة بإدارة وتنظيم ممتلكات الوقف وفقًا لحكم الشرع، فالمجلس الإسلامي للولاية هو الوصي الوحيد على جميع الممتلكات الوقفية. والقسم 25 من القانون المدني 1956 يُقر ويعترف على وجه التحديد بالتصرف في الممتلكات وفقًا للقانون الإسلامي، وبالتالي وضعت إدارة ممتلكات الوقف تحت سلطة المجالس الدينية الإسلامية التابعة للولايات بموجب التشريعات الإسلامية⁽⁴⁾. ويُعترف بالمكانة الخاصة لأراضي الوقف بموجب قانون الأراضي الوطني لعام 1965 (NLC)⁽⁵⁾ بموجب المادة 4 (2) التي تنص على عدم تأثير أي شيء في قانون الأراضي الوطني National Land Code على أحكام أي قانون في الوقت الحالي للوقف أو بيت المال wakaf أو baitul mal. وهذا يعني أنه عندما يتعلق الأمر بأراضي الوقف - يكون القانون الحاكم هو الأحكام التي تُسنها سلطة الولاية فيما يتعلق بأراضي الوقف؛ سواء كانت أحكامًا في قوانين التشريع الإسلامي، أو القواعد الصادرة بموجبه، أو قوانين الأوقاف بالولاية⁽⁶⁾.

وتستطيع المجالس الاستعانة بالمحاكم لإعلان أن عقارًا معينًا هو عقار وقفي. كما أن جميع التشريعات لم تضيق نطاق الوقف؛ لتطبيقه على الممتلكات غير المنقولة فقط (كالأراضي والعقارات)، وهذا مهَّد الطريق أمام تنوع الممتلكات الوقفية؛ فاليوم - مثلًا - أصبح هناك الوقف النقدي والأسهم الوقفية.، كما أن إدارة القانون الإسلامي قانون الأراضي الفيدرالية 505 لعام 1993 اعترفت بالوقف المؤقت.

ويوجد في ماليزيا 14 مجلسًا دينيًا إسلاميًا للولايات؛ لكل ولاية من الولايات الثلاثة عشر مجلس منفصل، كما يوجد مجلس واحد للإقليم الاتحادي، وبجانب المجلس الديني الإسلامي شكَّلت حكومة ماليزيا دائرة

(1) Mohamad, Nor Asiah, Syed Abdul Kader, Sharifah Zubaidah , waqf land and challenges from the legal perspectives in Malaysia, 2012, IIUM, p1.

(2) State Islamic Religious council

(3) Ibrahim, Ahmad, Pentadbiran Undang-Undang Islam Di Malaysia. Kuala Lumpur (1997) , IKIM.

4) LAWS OF MALAYSIA, Act 67 CIVIL LAW ACT 1956, p.29.(

((Act 56 of 1965 5) National Land Code)

(6) Syed Abdul Kader, Sharifah Zubaidah, the legal framework of waqf in Malasia, This is a revised version of a paper presented in a Seminar on Waqaf organised by Yayasan Kajiandan Pembangunan DPMM (YKPD) and IIUM, at Seri Pacific Hotel, Kuala Lumpur on 21st December 2013, p.3.

للزكاة والوقف والحج، تحت إدارة رئيس الوزراء في 27 آذار 2004، بهدف جعل الإدارة منهجية وفعالة. ولكن هذا القسم (JAWHAR) ليس لديه سلطة إدارة عقارات الوقف، بل يلعب دور منسق ومشرف ومراقب على أمور الوقف. وتم تأسيس المؤسسة الوطنية في عام 2008 باعتبارها الوكالة الفدرالية والمسؤولة عن مسائل الوقف في ماليزيا، والتي تسمى Yayasan wakaf Malaysia، وقد تم تأسيسها بواسطة JAWHAR تحت قانون 1952⁽¹⁾ akat pemegang Amanah.

وبالنسبة للسلطة القضائية، فالوقف يقع ضمن اختصاص المحكمة الشرعية المنصوص عليها في القائمة الثانية من الجدول التاسع للدستور الاتحادي الذي ينص على ذلك، إلا فيما يتعلق بالأقاليم الاتحادية لكوالالمبور ولابوان الإسلامية⁽²⁾، وفيما يتعلق بـ MAIS (مجلس آغاما إسلام سيلانغور)؛ فقد ذكر أنه الوصي الوحيد في المادة 32 من قانون WAKAF (ولاية سيلانغور) التشريع 1999 (رقم 7 لعام 1999). وجاء في القسم أنه: "يكون المجلس هو الوصي الوحيد على جميع الأوقاف؛ سواء كان الوقف عاماً أو خاصاً، في ولاية سلانجور". وبالتالي لا يُسمح لأفراد أو هيئات أخرى بالاحتفاظ بسلطة الوصاية. وممارسة هذه السلطة من الطرفين المذكورين تعتبر معاملة غير قانونية ولا تتفق مع القوانين، ولكن يجوز للأفراد- أو الهيئات الخاصة- الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإدارية لإدارة ممتلكات الوقف، وعموماً فإن المجلس الديني للدولة يضطلع بدور مهم في إدارة الأوقاف، ويجب أن ينفق من أجل المصلحة العامة للجمهور⁽³⁾.

المطلب الثالث: القضايا القانونية المتعلقة بالوقف

كانت الأحكام القديمة في التشريعات المالوية متأثرة بمبادئ الشريعة الإسلامية في الأصل، وخاصة في قانون الأراضي؛ فالبرتغاليون الذين احتلوا ملاكا عام 1511 لم يلمسوا القانون الإسلامي الحالي للملايو، وكذلك فعل الهولنديون الذين استعمروا ملاكا عام 1641، والبريطانيون من (1795 حتى 1824)، وعلى الرغم من أن الوقف يخضع للسلطة القضائية، إلا أن العديد من قضايا الوقف يتم الاستماع إليها في الواقع من قبل المحكمة المدنية، ويحكم فيها على أساس القانون المدني (القانون العام في المملكة المتحدة). وينص الهيكل القضائي في الدستور الاتحادي لماليزيا على أن لدى المحكمة المدنية سلطة أعلى من محكمة الشريعة. وهذا يخلق العديد من الاختلافات بين الأمور الإسلامية التي ينبغي التعامل معها فقط من قبل المحكمة الشرعية وبين تقديمها إلى المحكمة المدنية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد قضاء أكفاء في الشريعة الإسلامية؛ لأنهم مدربون

(1) Ibrahim, Dahlia, Ibrahim, Haslindar, revival of waqf properties in Malaysia, 5 th Islamic Economics System Conference (IECONS 2013), p.1.

,The investment of waqf land as an instrument of muslim' Hasan, Zulkifli, Najib, Muhammad Abdullah ((2 p3. economic development in Malaysia

(3) Ismail, Che Zuina, Salim, Nor Jana, Administration and Management of Waqf Land in Malaysia: Issues and Solutions, Universiti Teknologi MARA, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy July 2015, p.613.

في القانون العام (معظمهم في المملكة المتحدة)⁽¹⁾.

المطلب الرابع: بعض القضايا الشرعية المتعلقة بالوقف في ماليزيا

1- الوقف المؤقت:

وذلك عندما يضع الواقف لوقفه أجلاً معيناً ينتهي بانتهائه ويعود إلى ملك الواقف، وهذا النوع من الوقف لم يُجزه جمهور الفقهاء، ما عدا المالكية الذين قالوا بجوازه، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الوقف المؤقت لا يقل أهمية عن الوقف المؤبد؛ لما فيه (المؤقت) من المرونة والتيسير، فهو يفتح أبواباً جديدة للبر والخير، مما لا يتيح مبدءاً التأييد، ومثال ذلك: أن يوقف شخص وديعة استثمارية في مصرف إسلامي؛ لتستعمل مع عوائدها في الإنفاق على طفل يتيم في الثانية عشر من عمره حتى يبلغ العشرين من عمره، أو حتى يُنهي دراسته الجامعية⁽²⁾.

عرض الرأي الفقهي في الوقف المؤقت

إذا صدر الوقف من الواقف مؤقتاً بأن علق فسُخه على مجيء زمن معين، كما لو قال: "بيتي وقف إلى سنة أو إلى أن يقدم العيد الأضحى"؛ فقد اختلف الفقهاء في صحة هذا الوقف على رأيين⁽³⁾:

الرأي الأول: اشتراط التأييد لصحة الوقف:

فالحنفية والشافعية والحنابلة ذهبوا أنه لا يصح؛ لأنهم يشترطون التأييد لصحة الوقف؛ لأن الوقف مقتضاه التأييد، ولأن الوقف إزالة للملك لا إلى حد، فلا يحتمل التوقيت؛ كالإعتاق، وجعل الدار مسجداً، إلا أنهم اختلفوا في اشتراط ذكر التأييد لفظاً، ثم اختلف هؤلاء الفقهاء في صحة الوقف المؤقت؛ هل ينعقد أم لا؟ فذهب الحنفية والحنابلة في قولٍ إلى أن الوقف ينعقد مؤبداً ويلغو التوقيت.

وذهب الشافعية والحنابلة في المذهب إلى أن الوقف لا يصح.

الرأي الثاني: عدم اشتراط التأييد لصحة الوقف:

يرى المالكية - وهو قول للحنابلة - أنه لا يشترط لصحة الوقف التأييد؛ فيصح الوقف مدة معينة، ثم يرجع ملكاً كما كان، ولقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 181 في دورته التاسعة عشرة في 26 / 4 / 2009 ما يلي: "يقصد بالتوقيت أن تكون للوقف مدة ينتهي بانقضائها، ويجوز التوقيت بإرادة الواقف في كل أنواع الموقوفات"، ولقد اعترفت إدارة القانون الإسلامي - قانون الأراضي الفيدرالية 505 لعام 1993 في ماليزيا - بالوقف المؤقت.

(1) Yaacob, Hisham, Awqf history and legislation in Malaysia: a contemporary perspective, Journal of Islamic and Human Advanced Research, Vol. 3, Issue 6, Month 2013, p.397.

(2) قحف، منذر، الوقف الإسلامي؛ تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 159. أبو قطيش، محمد، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة، دراسة حالة الأوقاف في الأردن، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، 2002، ص 38. المصري، رفيق يونس، الأوقاف فقهاً واقتصاداً، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ص 28. الجمل، أحمد محمد عبد العظيم، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ، 2007، ص 26.

(3) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ج 44، ص 123، 124.

2- الوقف النقدي:

وهو وقف المنقود الذي لا يمكن الانتفاع به إلا بإتلاف عينه على من ينتفع به إلى بدل؛ مثل النقود ونحوها من المثليات؛ كأن تكون النقود موقوفة للإقراض، ثم يعاد مثلها مكانها (على شكل قرض حسن)؛ لتعرض من جديد لاحتاج آخر، أو يكون وقف النقود للاستثمار والتجارة، ثم ينفق من الربح (الربح) على مصارف الوقف.

وسنستعرض هنا آراء الفقهاء في وقف النقود؛ لأنه على صلة وثيقة بموضوع البحث والرأي الفقهي في وقف النقود:

مذاهب الفقهاء في جواز وقف النقود:

عند الرجوع إلى النصوص الشرعية، فإننا لن نستطيع أن نجد نصًا صريحًا يجيز وقف النقود أو يمنعه، ولكن منشأ الخلاف بين الفقهاء في هذا الموضوع جاء من خلافهم في مسألة أخرى، وهي (شرط التأيد) في الوقف، وهو أحد شروط الصيغة عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، فيجب أن يكون الوقف مؤبدًا عندهم، أما المالكية فخالفوه في هذا الشرط، وأجازوا الوقف مؤبدًا ومؤقتًا⁽¹⁾، وسنستعرض آراء الفقهاء كالتالي:

المذهب الأول: عدم جواز وقف النقود:

وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف، والشافعية في الوجه الصحيح، والحنابلة في قول هو المذهب، وابن شاس من المالكية⁽²⁾؛ فلما نعتون لوقف النقود يشترطون في صيغة الوقف التأيد، ولذلك فهم يشترطون في العين الموقوفة شرطًا يتوافق مع شرط الصيغة، وهو "أن تكون العين الموقوفة مما يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها"⁽³⁾، والنقود لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها، ومن هنا جاء عدم جواز وقف النقود عندهم.

➤ أمّا أدلة القائلين بعدم جواز وقف النقود؛ فقد كانت من العقل والغرف:

فهم يرون أن النقود وجدت لتكون أثمانًا، ولم توجد لتقصد منافعها لذاتها، كما أن المعنى الحقيقي للوقف هو بقاء العين الموقوفة والاستفادة من الربح، وهذا المعنى غير متحقق في النقود⁽⁴⁾، كما أنه لم يحصل وقف النقود في زمن الرسول عليه السلام والخلافة الراشدة، وإن ما حصل كان وفقًا للأصول الثابتة من أراضٍ وعقارات، كما احتجوا أن وقف النقود هو خلاف العرف، فقد نُقل عن محمد: "ما تعارف الناس على وقفه

(1) الثمالي، عبد الله مصلح، وقف النقود (حكمه، تاريخه، وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 11، 12.

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج 6، ص 203. ابن قدامة، المغني، ج 7، ص 618. الثمالي، عبد الله مصلح، وقف النقود، مرجع سابق، ص 9. القرني، محمد علي، صناديق الوقف وتكليفها الشرعي، ورقة مقدمة إلى ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، ص 15، 16.

(3) المهذب، 1/ 575. المغني، 4/ 231.

(4) المغني، ج 6، ص 618.

من المنقول يجوز وقفه، وما لا فلا⁽¹⁾

المذهب الثاني: جواز وقف النقود:

وهو قول محمد بن الحسن، والأنصاري تلميذ زفر؛ من الحنفية والمالكية، ووجه مرجوح عند الشافعية، ورواية مرجوحة عند الحنابلة صَحَّحَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وهو مذهب ابن شهاب الزهري، ومال إليه البخاري، كما أنَّ أبا السعود من الحنفية له مؤلَّفٌ خاصٌّ لبيان جواز وقف النقود سَمَّاهُ: "رسالة في جواز وقف النقود"⁽²⁾. فالمالكية لا يشترطون التأييد في صيغة الوقف، وبالتالي ليس هناك ما يمنع من وقف النقود عندهم، أمَّا المجيزون لوقف النقود من الحنفية والشافعية والحنابلة، فهؤلاء على الرغم من قولهم باشتراط التأييد في صيغة الوقف، لكنهم لا يرون في وقف النقود ما يُخالف ذلك؛ لأن المقصود من وقف النقود هنا الانتفاع بالنقود إلى بدلٍ يقوم مقامه؛ مثل: الإقراض ثم رد بدله مكانه، أو المتاجرة بها والإنفاق من الربح، فليس المقصود منحها لمن يستهلكها إلى غير بدل؛ فلا يعارض ذلك شرط التأييد⁽³⁾. قال أبو السعود في رسالته: "والنقاوت بين النقود وسائر المنقولات إنما هو سرعة التبدل وبُطئه، وليس لأبيٍّ منها بقاء مؤبد؛ فالفرق - عندئذ - غير ذا تأثير".

➤ أدلة القائلين بجواز وقف النقود:

لقد كانت أدلة هذا الفريق من السنة النبوية والعقل والعرف:

فمن السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: من صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له"⁽⁴⁾. ووجه الدلالة على جواز وقف النقود: أن هذا الحديث عام في جواز الوقف، وليس هناك ما يمنع دخول وقف النقود في عموم الصدقة الجارية، وقد جعل البخاري في "صحيحه" هذا الحديث في باب (وقف الدواب والكراع والصامت⁽⁵⁾)، والصامت: هو النقدان من ذهب وفضة.

(1) أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، رسالة في جواز وقف النقود، تحقيق: أبي الأشبال؛ صغير أحمد شاغف الباكستاني، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1417هـ، 1997، ص41. عوجان، وقف النقود وصيغ الاستثمار فيه، ص5.

(2) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ج6، ص434. المذهب، ج2، ص323. ابن قدامة، المغني، ج7، ص618. المرادوي، الإنصاف، ج7، ص11. أبو السعود، رسالة في جواز وقف النقود، مرجع سابق، ص18 وما بعدها. الثمالي، عبد الله مصلح، وقف النقود (حكمه، تاريخه، وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص9. القري، محمد علي، صناديق الوقف وتكليفها الشرعي، ورقة مقدمة إلى ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، ص13، 14.

(3) أبو السعود، رسالة في جواز وقف النقود، مرجع سابق، ص31. حاشية ابن عابدين، 4/364. الشرح الكبير (مع حاشية الدسوقي)، 4/77.

(4) رواه مسلم، النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة المصرية، ط1، 1349هـ، 1930، كتاب (الوصية)، باب (ما يلحق الإنسان من الثواب بعد مماته)، ج11، ص85.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ص375.

ومن العقل: أجاز جمهور الفقهاء وقف المنقولات التي يمكن الإفادة منها مع بقاء عينها، وهذا ينطبق على النقود، كما أن المقصود من تشريع الوقف متحقق في النقود؛ لوجود الضابط، ولأن فيه نفعًا مباحًا مقصودًا.

ومن العرف: قال محمد بن الحسن: "ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز استحسانًا؛ كالمنشار والفأس، وما لم يتعارف الناس وقفه لا يجوز؛ كوقف الثياب والحيوان وغيره من الأمتعة⁽¹⁾، ولذلك أجاز متأخرو الحنفية وقف النقود؛ لأن الناس تعارفوا على وقفها، وهذا من لوازم قول محمد بجواز وقف ما تعارف عليه الناس؛ قال ابن عابدين: "ولما جرى العرف في زماننا في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير - دخلت تحت قول محمد المقتضى به⁽²⁾."

الترجيح: بعد استعراض الأدلة، نجد أن الرأي الراجح في حكم وقف النقود هو أن وقف النقود جائز شرعًا، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات الإنسان...»، ووقف النقود يدخل ضمن الصدقة الجارية، كما لم يرد نصٌ صريح في الكتاب والسنة يمنع وقف النقود، وكما هو معروف أن الأصل في الأمور الجواز ما لم يرد نص يخالفه، كما أن وقف النقود يتحقق به مقصود الوقف من تحصيل القرية للواقف، والمنفعة للموقوف عليهم، وذلك إيمًا عن طريق استقراض المال الموقوف ثم يرد مكانه بدلًا منه، أو من الربح الذي يحصل عليه الموقوف عليهم عند استثمار الأموال الموقوفة بالمضاربة أو غيرها من صور الاستثمار المشروعة⁽³⁾. ولقد أجازته مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الخامسة عشر بمسقط سلطنة عمان في 14-19 محرم/1425هـ، وجاء فيه: "وقف النقود جائز شرعًا؛ لأن المقصد الشرعي من الوقف - وهو حبس الأصل وتسييل المنفعة - مُتَحَقِّقٌ فيها، ولأن النقود لا تتعين بالتعيين، وإنما تقوم أبدالها مقامها. يجوز وقف النقود للقرض الحسن والاستثمار؛ إما بطريق مباشر وبمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعًا على الوقف، وتحقيقًا للمشاركة الجماعية فيه. إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان؛ كأن يشتري الناظر به عقارًا أو يستصنع به مصنوعًا، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفًا بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي⁽⁴⁾."

وفي ماليزيا اكتسبت ممارسة الوقف النقدي شعبية بسبب الإعلان الذي أدلى به بنك Mualat معاملات ماليزيا بيرهاد (BMMB)، وهو أول مؤسسة مصرفية إسلامية لإدارة الوقف النقدي جنبًا إلى جنب مع شركة

(1) أبو السعود، رسالة في جواز وقف النقود، مرجع سابق، ص 26.

(2) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج 4، ص 363.

(3) الميمان، ناصر بن عبد الله، النوازل الوقفية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1430هـ، ص 26.

(4) فتوى رقم (8) / 4 / 2006، وقف النقود، فتاوى وتوصيات اللجنة الشرعية بالأمانة العامة للأوقاف في الشارقة، سلسلة إصدارات الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، رقم (1)، قسم الفتاوى، الجزء الأول، ص 15.

وقف سيلانغور PWS (Perbadanan Wakaf Selangor)⁽¹⁾ منذ تأسيس نظام الوقف النقدي. وقياسًا على جواز وقف النقود تمت إجازة وقف الأسهم والسندات؛ لأنها من صور النقود في العصر الحاضر، ولذلك نجد في العصر الحاضر أنواعًا جديدة للوقف، وهي وقف الأسهم ووقف الصكوك⁽²⁾.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا

تمهيد:

تشرف هيئة الأوراق المالية وبنك نيجارا ماليزيا على سندات الدين الماليزية وسوق الصكوك. ويلعب المنظمون دورًا مزدوجًا في الإشراف على الوسطاء والأنشطة في السوق، فضلًا عن دعم وتطوير البنية التحتية للسوق بشكل فعال، وتعزيز بيئة موثوقة وميسرة. ونتيجة للجهود المنسقة والملتزمة التي بذلها المنظمون؛ فإن سندات الدين الماليزية وسوق الصكوك سجلًا نموًا ممتازًا على مر السنين. فبنك نيجارا ماليزيا هو طرف مهم في هذا الإطار القانوني والتنظيمي، وسنسلط الضوء على بعض الجوانب المهمة فيه:

المطلب الأول: بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia)

بنك نيجارا ماليزيا هو البنك المركزي لماليزيا، وقد تأسس في 26 يناير 1959 بموجب قانون البنك المركزي للملايا 1958 مع الأهداف التالية:

- (1) إصدار العملة والإبقاء على الاحتياطيات، مع الحفاظ على قيمة العملة.
- (2) التصرف كمصرفي ومستشار مالي للحكومة.
- (3) تعزيز الاستقرار النقدي والهيكلة المالي السليم.
- (4) التأثير على الوضع الائتماني لصالح البلد⁽³⁾.

المطلب الثاني: هيئة الأوراق المالية في ماليزيا (Securities Commission Malaysia)

تأسست هيئة الأوراق المالية SC⁽⁴⁾، في 1 مارس 1993، بموجب قانون هيئة الأوراق المالية لعام 1993 لتعزيز والحفاظ على أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة عادلة وفعالة وآمنة وشفافة. ولتسهيل التطوير المنظم لسوق رأس المال المبتكر والتنافسي. إن SC هي هيئة قانونية ذاتية التمويل تتمتع بسلطات التحقيق والإنفاذ. وتشمل المهام التنظيمية العديدة التي تضطلع بها الهيئة، وهي ما يلي:

- (1) تقديم المشورة للوزير بشأن جميع المسائل المتعلقة بصناعات الأوراق المالية والعقود الآجلة.

(1) Mohd Mokhtar, Farhanah, Mad Sidin, Emira, Abd. Razak, Dzuljastri, Operation of Cash Waqf in Malaysia and its Limitations, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-11, No. 4, Octo-Dec, 2015, p.1.

(2) قرار رقم 181 (19/7) بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، مجمع الفقه الإسلامي، <http://www.iifa-.aifi.org/2307.html>

(3) Bank negara Malaysia and securities commission, Malaysian debt securities and sukuk market: a guide for issuers & investors, 2009, Op Cit, p.9.

(4) Securities Commission

- (2) تنظيم جميع الأمور المتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة.
- (3) كونها سلطة الموافقة على سندات الدين الخاصة بالشركات والصكوك.
- (4) العمل كسلطة تسجيل منشورات الشركات، بخلاف النوادي الترفيهية غير المدرجة في البورصة.
- (5) الإشراف على عمليات التبادل والمقاصة ودوائر الإيداع المركزية.
- (6) تنظيم عمليات الاستحواذ واندماج الشركات.
- (7) ضمان حسن سير مؤسسات السوق والأشخاص المرخص لهم⁽¹⁾.

المطلب الثالث: نظام سوق الأوراق المالية الحكومية

يعتبر التعامل في الأوراق المالية- بما في ذلك الأوراق المالية الحكومية- نشاطاً خاضعاً للتنظيم بموجب قانون أسواق رأس المال والخدمات لعام 2007. فتجار الأوراق المالية الحكومية هم في العادة مؤسسات مصرفية مرخصة ومنظمة من بنك نيجارا ماليزيا، إلى جانب البنوك التجارية والبنوك الإسلامية- فإن البنوك الاستثمارية هي أيضاً مشتركة في سوق بين البنوك للأوراق المالية الحكومية.

ويحدد The Malaysian Code of Conduct for Principals and Brokers (قانون العمل الماليزي) للمديرين والوسطاء في أسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي الصادرة عن بنك نيجارا ماليزيا- أفضل ممارسات السوق والمبادئ والمعايير التي يجب مراعاتها في السوق الماليزي، بالإضافة إلى ذلك يصدر بنك نيجارا ماليزيا- أيضاً- قواعد وتوجيهات تحكم إصدار وتخصيص ودفع فوائد واسترداد وتسوية الأوراق المالية العديمة الأثر بموجب نظام مؤتمت بالكامل للإصدار/ المناقصة (FAST)⁽²⁾ والتحويل الإلكتروني في الوقت الحقيقي للأموال والأوراق المالية⁽³⁾ (RENTAS)⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: تنظيم سندات دين الشركات وسوق صكوك الشركات

تقوم هيئة الأوراق المالية SC

(1) Bank negara Malaysia and securities commission, Malaysian debt securities and sukuk market: a guide for issuers & investors, 2009, Op Cit, p.11-12.

(2) Fully Automated System for Tendering (FAST) تم إطلاق نظام مؤتمت بالكامل للإصدار/ المناقصة (FAST) لأول مرة من قبل بنك نيجارا ماليزيا (BNM) في سبتمبر 1996 لإتمام إجراءات تقديم المناقصات للأوراق المالية الحكومية/ أوراق بنك نيجارا، والتي يتم إصدارها من خلال شبكة PD. في يوليو 1997، تم تعزيز FAST بشكل أكبر ليشمل الأوراق التجارية والملاحظات متوسطة الأجل التي يتم إصدارها عن طريق المناقصة/ الاستثمار الخاص) التنسيق مع مستثمرين خاصين دون الحاجة لإصدار الصكوك للعامه).

(3) Real-time Electronic Transfer of Funds and Securities System (التحويل الإلكتروني في الوقت الحقيقي للأموال والأوراق المالية)

(4) Bank negara Malaysia and securities commission, Malaysian debt securities and sukuk market, Ibid, p13.

وتمثل المبادئ التوجيهية واللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في ماليزيا فيما يتعلق بسندات دين الشركات، وإصدار صكوك الشركات جزءًا من مبادرات الحكومة الرامية إلى تطوير سوق سندات الدين والصكوك في ماليزيا، عن طريق وضع عملية إصدار تتسم بالكفاءة واليسير⁽¹⁾.

فهيئة الأوراق المالية قامت بإصدار المبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بإصدار الصكوك الإسلامية لتنظيم إصدار الصكوك، ولبين المتطلبات العامة في إطار التحضير والإصدار والأطراف المسؤولة، ويمكن توضيح أهم ما تتميز به هذه الإرشادات بمطلب خاص نظرًا لأهمية هذه المبادئ.

المطلب الخامس: المبادئ والإرشادات التوجيهية لإصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا *Guidelines on unlisted capital market products under the lodge and launch framework sc-GL/4-2015 (R1-2017)*

كان تاريخ السريان عند الإصدار الأول في 15 حزيران 2015، ويتم إصدار المبادئ التوجيهية الخاصة بمنتجات سوق رأس المال غير المدرجة في إطار التحضير والإصدار (المبادئ التوجيهية) من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) وفقًا للمادة 377 من قانون أسواق المال والخدمات لعام 2007.(CMSA)، وتحدد هذه الإرشادات المتطلبات التي يجب مراعاتها لأغراض توفير منتجات سوق رأس المال غير المدرجة في البورصة حصريًا وهي:

- (أ) المستثمرون من المؤسسات في ماليزيا، أو (ب) المستثمرون الأفراد من خارج ماليزيا⁽²⁾.
- ولأغراض هذه الإرشادات والمبادئ يجب ألا تتضمن منتجات سوق رأس المال غير المدرجة أسهمًا⁽³⁾ وصناديق استثمار عقاري. وتنقسم هذه الإرشادات إلى الأقسام الأربعة التالية:
- القسم A: يحدد المتطلبات العامة في إطار التحضير والإصدار التي تنطبق على جميع منتجات سوق رأس المال غير المسجلة والأطراف المسؤولة.
- القسم B: يحدد المتطلبات المحددة لكل نوع من أنواع المنتجات غير المدرجة في سوق رأس المال والهيكلية، والدور، ومسؤوليات الطرف المسؤول، والتزاماته المستمرة، وتنقيح المعلومات المقدمة.
- القسم C: يحدد هذا القسم جميع المتطلبات الإضافية التي تطبق على منتجات سوق رأس المال غير المدرجة، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حسب القابلية للتطبيق.
- القسم D: يحدد هذا القسم الأحكام الانتقالية التي تطبق على منتجات سوق رأس المال غير المدرجة، والتي تمت الموافقة عليها أو أُذن بها من قبل هيئة الأوراق المالية قبل إطار الإعداد (التحضير) والإصدار.
- وفيما يتعلق بإتاحة منتجات سوق رأس المال غير المدرجة في البورصة للمستثمرين المتمرسين في ماليزيا

(1) Ibid,p.13.

(2) تنطبق فقط على سندات الشركات والصكوك.

(3) 3 لأغراض هذه الإرشادات، تشمل "الأسهم" أي حق أو خيار أو مصلحة تتعلق بها.

والأشخاص خارج ماليزيا، تم استبدال المبادئ التوجيهية التالية:

- (أ) مبادئ توجيهية بشأن صناديق البيع بالجملة. (ب) مبادئ توجيهية بشأن عرض المنتجات المهيكلة.
 (ج) مبادئ توجيهية بشأن سندات الدين الخاصة. (د) مبادئ توجيهية بشأن الصكوك. (هـ) إرشادات حول طرح الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.
 بالإضافة إلى أنه يجب عدم الخروج عن هذه المبادئ التوجيهية الصادرة عن SC أو أي من الشروط المنصوص عليها في قوانين الأوراق المالية، ولكن يجوز هيئة الأوراق المالية - بناء على طلبها - أن تمنح إعفاء من متطلبات هذه المبادئ التوجيهية أو تغير المتطلبات، إذا ما اقتنعت هيئة الأوراق المالية بأنه:
 (أ) إذا كان هذا التغيير لا يتعارض مع الغرض المقصود من الحكم ذي الصلة في هذه المبادئ التوجيهية.
 أو (ب) هناك عوامل مخففة تبرر الإعفاء المذكور. ويجب الحصول على الموافقة على الإعفاء أو التغيير بموجب الفقرة 1.07 أعلاه قبل التقديم. وسيؤخذ عدم الالتزام بمتطلبات هذه الإرشادات في الاعتبار عند تقييم الأشخاص المرخصين والمسجلين⁽¹⁾.

المطلب السادس: التسهيلات التي وفرتها الحكومة الماليزية لتطوير وزيادة إصدار الصكوك الإسلامية

بالإضافة لهذه التنظيمات والقوانين القوية التي أصدرتها الحكومة الماليزية؛ لتسهيل إصدار الصكوك الإسلامية، فإن ماليزيا وفرت العديد من التسهيلات والتحفيزات والإعفاءات الضريبية، فكان هذا من أهم الدوافع التي ساعدت على زيادة إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية والاستثمار فيها، ومن ذلك⁽²⁾:

أ. معالجة الأمور التنظيمية:

فلقد سعت ماليزيا إلى توفير حلول تنظيمية من خلال وضع قاعدة إصدار وتداول إسلامية متينة للصكوك من أجل تنشيط إصدار الصكوك في ماليزيا:

(a) عملت ماليزيا على توفير مجموعة حلول تتماشى مع أنواع الصكوك، وذلك عن طريق تأمين قاعدة إصدار وتداول للصكوك تتميز بـ:

- أنها أدوات إسلامية يمكن الوثوق بها. - بنية قانونية وتنظيمية متينة. - خضوعها لأحكام ومبادئ الشريعة. - توفر الكفاءات البشرية المتخصصة والمدربة.

(b) عملت ماليزيا على توفير أدوات صناعة البنية المالية الإسلامية مثل (المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، سوق النقد الإسلامي، السوق المالية الإسلامية)، وهذا يدعم سوق الصكوك وبنهض به، كما أن وجود أطراف متعددة في النظام المالي الإسلامي يساعد على تسيير إصدار الصكوك وتوزيعها، كما يساعد على وجود طلب فعال على الصكوك وجود مجموعة واسعة من المستثمرين بالإضافة لعنصر الابتكار والتطوير،

(1) Guidelines on unlisted capital market products under the lodge and launch framework sc-GL/4-2015 , p.2-3.(R1-2017

(2) Bank nagara malaysia and securities commission, malaysian debt securities and sukuk market : a guide for issuers & investors, Op Cit, p.43

مما ساهم في وجود إصدارات مختلفة من الصكوك.

(c) وفرت أدوات التحوط وإدارة المخاطر؛ مثل: العقود الآجلة الإسلامية.

(d) قامت ماليزيا بإنشاء مركز للمعلومات حول السوق المالية الماليزية، على غرار المركز المالي الإسلامي الماليزي. Malaysia International Financial Centre.

(e) قامت بتسهيل إجراءات التعامل والتداول في سوق الأوراق المالية، وذلك عن طريق النظم المعلوماتية التالية:

- رينتاس: التحويل الإلكتروني للأموال والأوراق المالية في الوقت الحقيقي، (RENTAS: Real time Electronic Transfer of Funds & Securities)
- النظام الآلي الكامل للإصدار/المنافسة، (FAST :Full Automated System for Issuance/Tenderin (Bond)
- (نظام معلومات السندات ونشرها) المزادات، (Information and Dissemination System) BIDS

ب. إنشاء سوق للصكوك:

قامت البورصة الماليزية بإنشاء سوق خاص بالصكوك الإسلامية، يتم فيها تداول الصكوك المصدرة محلياً أو من أطراف خارجية؛ كالحكومات والشركات الأجنبية. ولقد سعت البورصة الماليزية إلى إنشاء هذه السوق لخلق جميع الظروف الملائمة؛ مثل: توفير المعلومات المتعلقة بالإصدارات الجديدة وأسعار تداولها لصغار وكبار المستثمرين، وحتى تكون مستقلة عن باقي أسواق الأوراق المالية الأخرى؛ إسلامية أم تقليدية كانت.

ج. معالجة الأمور الضريبية:

إن تخفيف الأعباء الضريبية بالنسبة لكل من المستثمرين والمصدرين والوسطاء والعاملين في السوق - ساهم في تطوير إصدار الصكوك الإسلامية في البورصة الماليزية، وكان ذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. بالنسبة للمصدر:

- تعفى جميع الصكوك المصدرة والمصادق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية من حقوق الطابع.
- تخفيض الضرائب على مصاريف عقود إصدار الصكوك إلى غاية سنة التقييم MASTER PLAN

(2010).

(1) Ibid., p: 92-93.

➤ لا تطبق الضريبة على المصدرين والشركة ذات الغرض الخاص (SPV) في حالة تصكيك الأصول، وانتقالها من ملكية المصدر إلى ملكية الشركة ذات الغرض الخاص، وذلك بعد موافقة هيئة الأوراق المالية على هذه العملية⁽¹⁾.

➤ تأجيل دفع الضرائب المخفضة على الصكوك المصدرة، حسب صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع، وذلك حتى سنة التقييم في 2010.

➤ تخفيض الضرائب على الشركة ذات الغرض الخاص، وذلك في حالة إصدارها الصكوك، وذلك بإعفاؤها من دفع الضرائب على (مدخولاتها) فقط، وفي هذه الحالة لا تخضع الشركة ذات الغرض الخاص إلى قانون الضرائب على مدخولاتها لسنة 1967⁽²⁾.

2. بالنسبة للمستثمرين:

➤ يعفى الأفراد المقيمون وشركات صناديق الاستثمار من ضريبة الدخل للصكوك المصدرة بالعملة المحلية (الرنجيت) المحققة الأرباح، فهؤلاء معفون من ضريبة الدخل على الأرباح المحققة من الصكوك التي يمتلكونها؛ سواء كانت صكوكاً سيادية (حكومية) أو شركات خاصة، وتم الموافقة عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية.

➤ ويعفى الأفراد غير المقيمين من ضريبة الدخل على أرباح الصكوك الحكومية أو الشركات الخاصة المصدرة بالعملة المحلية، والموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية.

➤ كما تعفى الأرباح المحققة من الصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية من دفع الضرائب.

➤ يعفى المستثمرون المقيمون من دفع الضرائب على المدخولات المحققة من الأرباح المتحصل عليها من الصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية في داخل ماليزيا.

➤ المستثمرون غير المقيمين والحاملون للصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية في داخل ماليزيا أرباحهم ومدادخلهم معفاة من دفع الضريبة.

➤ لا وجود لحقوق الطابع عند تحويل الصكوك، وذلك في الصكوك الموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية، كما تتميز ماليزيا بكونها لا تفرض ضرائب على الأرباح الرأس مالية.

3. بالنسبة للوسطاء:

لم تقتصر الإعفاءات الضريبية على المستثمرين والمصدرين فقط، بل شملت - أيضاً - الوسطاء؛ فهناك إعفاءات ضريبية خاصة بالوسطاء الماليين العاملين في البورصة، وكل ذلك كان في إطار جهود الحكومة الماليزية المستمرة للترويج للمنتجات الحديثة والمبتكرة، وفي هذا الصدد وافقت الحكومة الماليزية في ميزانيتها لسنة 2003

(1) نور الدين أنجدمون، تطوير الصكوك في ماليزيا، بحث مقدم لندوة الصكوك الاسلامية، التجربة الماليزية، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2002، ص 22.

(2) نور الدين أنجدمون، تطوير الصكوك في ماليزيا، مرجع سابق، ص 12.

على إعطاء تحفيزات ضريبية فيما يخص عمليات الهيكلية، وتحضير الوثائق اللازمة لإصدار الصكوك، وهذا لمدة خمس سنوات. وكانت هذه التسهيلات موجهة بالأساس للإصدارات الجديدة من صكوك الإجارة أو المضاربة أو المشاركة، بهدف خفض الإصدارات السائدة التي تتمثل في صكوك البيع بثمن آجل وصكوك المرابحة⁽¹⁾. كما صرح وزير المالية الماليزي- بخصوص ميزانية 2004- أنهم عملوا على وضع عدة تدابير ضريبية، وتوفير التسهيلات اللازمة من أجل تشجيع المصدرين المحليين على طرح اكتتاباتهم في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة، وهذا حرصاً على أن تكون المعاملة الضريبية للسندات التقليدية مشابهة للصكوك. فلذلك عملت الحكومة الماليزية على إزالة عقبة الضريبة التي كانت تحول دون تطوير ونمو الصكوك الإسلامية من طريق المصدرين للصكوك، فكان الهدف في هذه المرحلة تشجيع الشركات على إصدار صكوك الاستصناع؛ لتجميع الأموال اللازمة باستعمال أداة مالية إسلامية جديدة⁽²⁾. وكان من أهم هذه التحفيزات والتسهيلات:

➤ إعفاء من الرسوم المستحقة على تداول الصكوك، وضمان المخاطر، وتوزيع الصكوك المصدرة بالعملات الأجنبية (غير الرنجيت) في خارج ماليزيا.

➤ إعفاء من ضريبة الأرباح المتحصل عليها من الصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية.

فكما سبق نجد أن ماليزيا تتمتع بجملة من التنظيمات القوية والمتينة لإصدار الصكوك، كما أن لديها إطار تنظيمي شامل ينظم عملية الإصدار؛ إضافة إلى أن الحكومة الماليزية وفّرت العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية للتشجيع على إصدار الصكوك، ولكن على الرغم من أن ماليزيا متطورة وسباقه في مجال التنظيم والإعداد لإصدار جميع أنواع الصكوك، إلا أنها إلى الآن ليس لديها إصدار للصكوك الوقفية، على الرغم من أهمية هذا النوع من الصكوك لتطوير الأصول الوقفية في ماليزيا، والتي بدورها تدفع عملية التنمية المستدامة لتعود بالنفع العام على كل طبقات المجتمع.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشات

تضمنت هذه الدراسة تحليل الوثائق والدراسات السابقة؛ فالوثائق القديمة أو الحديثة مصدر مهم للبحث النوعي. فالتقارير والدراسات التي يكتبها الأكاديميون كل عام، والتوجيهات التي يبدونها في سجلاتهم، وما يكتبه الخبراء من تقارير وبحوث وملاحظات، وما يصدر من تقارير وتوجيهات رسمية- كل هذه تعتبر وثائق مهمة للباحث، ويستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج من خلال مراجعة وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي للوقف والصكوك في ماليزيا، كما تضمنت هذه الدراسة ما مجموعه ست مقابلات فردية مع خبراء الصكوك والوقف في ماليزيا. ولقد تم تنظيم النتائج على غرار أسئلة البحث والأسئلة الفرعية للدراسة، والمواضيع التي برزت من خلال ردود المشاركين،

(1) Securities commission of malaysia, Securities commission annual report 2002, Op Cit, p2.28

(2) Securities commission of malaysia, Securities commission annual report 2003, Op Cit, p2.45

مع إمكانية تطبيق العديد من النظريات الواردة في الدراسات السابقة. وأسفر تحليل ما ورد في المقابلات والدراسات السابقة عن خمسة محاور رئيسية، وهي: أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، ومناقشة وجود إصدار للصكوك الوقفية في ماليزيا. مناقشة وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي والإداري لكل من الوقف والصكوك في ماليزيا. ثم مناقشة آفاق وإمكانية إصدار صكوك وقفية في ماليزيا بالنسبة للبيئة الشرعية والقانونية والتنظيمية وملائمتها لهذا النوع من الإصدارات.

المطلب الأول: نتائج مراجعة وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي للوقف

على ضوء ما ورد سابقاً نجد أن التشريعات الماليزية أجازت الوقف النقدي، كما اعترفت بالوقف المؤقت والأسهم الوقفية. فإدارة القانون الإسلامي قانون الأراضي الفيدرالية 505 لعام 1993 اعترفت بالوقف المؤقت، وهذه التشريعات تمهد الطريق بشكل جيد أمام إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا.

إضافة لذلك- وبعد الوقوف على أهم القوانين التي تنظم عملية إدارة الأراضي الوقفية- نجد أن المجالس الإسلامية في الولايات هي الوصي الوحيد على الممتلكات الوقفية في ماليزيا؛ فإدارة وتنظيم الأراضي الوقفية وتطويرها تقع على عاتقها، ففي حال إصدار صكوك وقفية في ماليزيا، هذا يعني: أن إدارة مشاريع الصكوك الوقفية ستقع- أيضاً- على عاتق المجالس الإسلامية للولايات، وفي حال أرادت أي جهة أخرى إدارة مشاريع الصكوك الوقفية، فهذا يعني: أنها بحاجة للتفاهم والحصول على الإذن من المجلس الإسلامي للولاية لإدارة مشروع الصكوك الوقفية؛ لأنه عندما يتعلق الأمر بأراضي الوقف، يكون القانون الحاكم هو الأحكام التي تسنها سلطة الولاية فيما يتعلق بأراضي الوقف؛ سواء كانت أحكاماً في قوانين التشريع الإسلامي أو القواعد الصادرة بموجبه أو قوانين الأوقاف بالولاية.

كما نلاحظ أن كوادر المجالس الإسلامية في الولايات- تحتاج لمزيد من الخبرة في أمور الاستثمار وسوق الأموال وكيفية التعامل مع الأوراق المالية الإسلامية؛ حيث إن أغلب موظفي الأوقاف يمتلكون خبرات إدارية بسيطة، ونادراً ما يكون لديهم خبرات أو كفاءات خاصة بمجال دراسات الاستثمار وإدارة المشاريع.

كما نجد أن هناك بعض القضايا القانونية؛ مثل: مسألة الاختلاف في موضوع قضايا الأراضي الوقفية، حيث هناك نوع من التداخل بين المحكمة المدنية والمحكمة الشرعية، فالعديد من قضايا الوقف يتم الاستماع إليها في الواقع من قِبَل المحكمة المدنية، ويحكم فيها على أساس القانون المدني (القانون العام في المملكة المتحدة والمحكمة المدنية تتمتع بسلطة أعلى من المحكمة الشرعية. وهذا يخلق العديد من الاختلافات بين الأمور الإسلامية التي ينبغي التعامل معها فقط من قِبَل المحكمة الشرعية وبين تقديمها إلى المحكمة المدنية).

المطلب الثاني: نتائج مراجعة وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك الإسلامية

في ماليزيا

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة في هذا الموضوع- نجد أنه قد حرصت ماليزيا بشكل دائم على خلق

بيئة ميسرة وممتينة لإصدار الصكوك إسلامية؛ تتمثل بـ(المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، سوق النقد الإسلامي، السوق المالية الإسلامية)، كما تمتلك ماليزيا قاعدة قوية لإصدار وتداول للصكوك تتميز بـ: أنها أدوات إسلامية يمكن الوثوق بها، وتمتلك بنية قانونية وتنظيمية متينة، وتخضع لأحكام ومبادئ الشريعة، وتوفر الكفاءات البشرية المتخصصة والمدرّبة، ووفرت أدوات التحوط وإدارة المخاطر؛ مثل: العقود الآجلة الإسلامية. فماليزيا قادرة على إصدار أي نوع من الصكوك بما في ذلك الصكوك الوقفية، وخاصة أن المبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بإصدار الصكوك وضعت إمكانية تطوير عقارات الوقف ضمن اللوائح والإرشادات الخاصة بإصدار صكوك الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية (SRI). وتتجلى قوة ومتانة الإطار التنظيمي كما أشرنا سابقاً من خلال:

1- بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia).

2- هيئة الأوراق المالية في ماليزيا (Securities Commission Malaysia).

3- نظام سوق الأوراق المالية الحكومية.

4- تنظيم سندات دين الشركات وسوق صكوك الشركات.

فبنك نيجارا ماليزيا- هو البنك المركزي لماليزيا- له دور مهم في التصرف كمصرفي ومستشار مالي للحكومة وتعزيز الاستقرار النقدي في الدولة، ويصدر بنك نيجارا ماليزيا قواعد وتوجيهات تحكم إصدار وتخصيص ودفع فوائد واسترداد وتسوية الأوراق المالية العديمة الأثر، بموجب نظام مؤتمت بالكامل للإصدار/ المناقصة (FAST)، والتحويل الإلكتروني في الوقت الحقيقي لنظام الأموال والأوراق المالية (RENTAS).

كما أن SC هي الأوراق المالية الماليزية تتمتع بسلطات التحقيق والإنفاذ لتعزيز والحفاظ على أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة؛ عادلة وفعالة وآمنة وشفافة. وتقوم بتسهيل التطوير المنظم لسوق رأس المال المبتكر والتنافسي، وهي (SC) سلطة الموافقة على سندات الدين الخاصة بالشركات والصكوك. كما أن SC هي الهيئة التنظيمية الوحيدة لسندات الدين الماليزية، وأسواق صكوك الشركات، وهي توفر إطار تنظيمي كامل يستند إلى الإفصاح مع إصدار الإرشادات التوجيهية بشأن طرح سندات الدين الخاصة، وإصدار الإرشادات التوجيهية حول طرح الأوراق المالية الإسلامية sukuk guidelines.

ويخضع التعامل بالأوراق المالية لقانون سوق رأس المال والخدمات لعام 2007. أما بالنسبة لتجار الأوراق المالية الحكومية، فهم مؤسسات مصرفية مُرخصة ومنظمة من بنك نيجارا ماليزيا، إلى جانب البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، فإن البنوك الاستثمارية هي - أيضاً - مشتركة في سوق بين البنوك للأوراق المالية الحكومية. ويحدد The Malaysian Code of Conduct for Principals and Brokers (قانون العمل الماليزي) للمديرين والوسطاء في أسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي الصادرة عن بنك نيجارا ماليزيا أفضل ممارسات السوق والمبادئ والمعايير التي يجب مراعاتها في السوق الماليزي.

ولقد أيد معظم الخبراء الذين أُجريت معهم المقابلات أن ماليزيا تمتلك بيئة تنظيمية وإدارية ملائمة جدًا لإصدار أي نوع من الصكوك فهي تعتبر نموذجًا قويًا لكثير من الدول في كيفية تنمية وتطوير سوق الصكوك، وفيما يلي اقتباسات من بعض آراء الخبراء:

"ماليزيا هو البلد الأكثر تقدمًا في إصدار جميع أنواع الصكوك، فالصكوك الماليزية تصدر بشكل أسبوعي أو بشكل شهري، وإصدارنا للصكوك أكثر من إصدارات السندات بالباوند أسعار صكوكنا منافسة بشكل كبير بالمقارنة مع السندات. ماليزيا سوق رابح للصكوك، وكل البلدان تتبع مثال ماليزيا في الصكوك. فأنا لا أجد أي شيء آخر يجب أن نعمله لتطوير سوق الصكوك إلا أن نسعى لأن ينمو السوق ونجعله أكبر. فالسنة الماضية هيئة الأوراق المالية أصدرت قانونًا أنه إذا أعطيتي الوثائق اللازمة فيمكن خلال 40 ساعة أن نصدر الصكوك، أعتقد خلال ثلاثة أيام، وهذا سريع جدًا... نحن ذهبنا لست بلدان لدراسة البنية التحتية والقانون والسوق، فوجدنا أن تلك الأمور غير نامية في تلك الدول، أما ماليزيا متطورة جدًا في هذا الموضوع. كما أن ماليزيا لديها مجلس المستشارين الشرعيين كهيئة شرعية، وعندما يصدر قانون فتوى فهي تحوكم كل شيء في السوق؛ مثلاً المستشارون الشرعيون للصكوك في ماليزيا وضعت مسؤولياتهم في القانون- ليست فقط عند وقت إصدار الصكوك- بل تمتد مسؤولياتهم حتى نهاية الصكوك، فيجب عليهم أن يراقبوا الصكوك حتى النهاية وموافقته للشريعة. كما وتصنف الصكوك بشكل سنوي "خ4".

فستنتج من ذلك: أن البيئة التنظيمية والإدارية لإصدار الصكوك الإسلامية قادرة على احتضان أي نوع من أنواع الصكوك، بما في ذلك الصكوك الوقفية؛ فلا يوجد أي ضعف أو خلل ملاحظ يُعيق عملية الإصدار، على العكس ماليزيا على أتم الاستعداد لمثل هذه الإصدارات المهمة جدًا.

المطلب الثالث: أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

وافق المحييون بالإجماع تقريبًا على أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا؛ حيث شدد الخبراء الذين أُجريت معهم المقابلات على أنه يجب أن تكون الصكوك الوقفية جزءًا من أسلوب التمويل لتطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا؛ لأن هناك حاجة ماسة لجلب الاستثمار الصحيح لهذه الأصول العقارية؛ لأن نسبة الوقف العقاري بالنسبة للوقف النقدي كبيرة جدًا، 70% تقريبًا أوقاف عقارية في ماليزيا حسب ما أشار بعض الخبراء، وهي بحاجة إلى تطوير بشكل كبير، وكما ذكر- سابقًا- في مشكلة الدراسة، فإن السلطان نذرين- سلطان ولاية بيرك الماليزية- أشار إلى أن الإحصائيات الحالية تظهر أن 2% فقط من 13500 هكتار من الأراضي الوقفية في ماليزيا قد أعيد تطويرها⁽¹⁾. فيكون استخدام أسلوب الصكوك الوقفية مهمًا جدًا للمساهمة في استثمار أراضي الوقف في ماليزيا، كما أن إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا يساعد في إعادة تفعيل دور الوقف في تنمية المجتمع، ويساهم في دعم مشاريع التنمية المستدامة ومشاريع البنية التحتية؛ مثل التعليم والصحة وبناء الأسواق التجارية، كما يمكن دعم المشاريع الصغيرة لأصحاب المهن والحرف، مما يساعد على دعم الاكتفاء الذاتي للمجتمع الماليزي. كما أن الصكوك الوقفية تنطوي على مصلحة عامة، وذلك بمساعدة المحتاجين- ليس فقط في ماليزيا- بل في أنحاء العالم، كما أنها تعزز مبدأ التكافل الاجتماعي بين المسلمين.

1) Rajaendram, Rebecca, Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system, Star online, 22 Feb 2018.)

ويمكن تلخيص آراء الخبراء في الجدول 1.3.

الجدول 1.3 أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

المرجع	رأي الخبراء
خ2, خ5, خ1, خ3	أ) هي أسلوب تمويل؛ لتطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا تجلب الاستثمار الصحيح للأصول العقارية.
خ4, خ2	ب) إعادة تفعيل دور الوقف في ماليزيا تخلق أراضي وقفية جديدة وفرص عمل جديدة.
خ3, خ4, خ1,	ج) دعم التنمية المستدامة، ودعم للتكافل الاجتماعي والاكتفاء الذاتي.
خ3, خ4, خ1, خ6	د) دعم مشاريع البنية التحتية؛ مثل: التعليم والصحة وبناء المشافي.

المطلب الرابع: مناقشة وجود إصدار للصكوك الوقفية في ماليزيا،

ومناقشة تجربة (السعودية وسنغافورا) في إصدار الصكوك الوقفية

لقد سئل الخبراء المشاركون في المقابلات حول واقع إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، وإن كان هناك تجارب أو محاولات لإصدار صكوك وقفية في ماليزيا. ولقد أجمع الخبراء على أنه لا يوجد في ماليزيا استخدام لأداة الصكوك؛ لتطوير الممتلكات الوقفية، على الرغم من أنه استخدمت في ماليزيا أساليب متعددة لتطوير الأراضي الوقفية، وفيما يلي اقتباسات تم الحصول عليها من المقابلات ذات الصلة بالموضوع:

"لا يوجد إصدار للصكوك الوقفية، ولكن هناك ما يشبهها، وهي صكوك SRI من قبل خزانه؛ هذا أقرب شيء، أما بالنسبة للوقف - حتى الآن - يوجد فقط دراسات وأشياء نظرية؛ فلقد اكتفوا waqf share certificate بشهادة السهم الوقفي... وبالنسبة لتجربة السعودية أو سنغافورة، فالأصول الوقفية هي عبارة عن أصول عقارية، بينما تجد الآن في ماليزيا هناك توجه لجمع أو تعبئة هذه الأصول على شكل النقد ما يسمونها بالوقف النقدي، وبالتالي لو أصدرنا هذه المستندات أو يسمونه شهادة الوقف ستجلب من المجتمع الأصول على شكل النقد" خ2.

"ماليزيا مع أنها تمتلك أكبر سوق للصكوك في العالم ليس لديها إصدارات للصكوك الوقفية... بالمقارنة مع سنغافورة ومكة السعودية - أبراج زمزم... ففي سنغافورة قاموا بتطوير العقار الوقفي؛ فأصبح نصفه للسكن، ونصفه عقار تجاري، وهذا المشروع قام بتوليد دخل كبير للوقف... نحن لدينا كل الصكوك التي تعتمد المبادئ الشرعية ما عدا ما هو للوقف؛ أي: ما عدا الصكوك الوقفية... بالتأكيد نحن قمنا بتجربة صكوك SRI صكوك خزانه؛ حيث كان هناك إصداران لصكوك خزانه... ولدينا إصدارات للوقف النقدي؛ كالأسهم الوقفية، نحن لدينا أنواع مختلفة، ولكن ليست صكوكًا وقفية" خ4.

بناءً على الاقتباسات المذكورة أعلاه، أكد الخبراء أنه لا توجد حتى الآن إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا، على الرغم من أن ماليزيا تمتلك أكبر سوق للصكوك ومركز عالمي للتمويل الإسلامي، كما كانت الأولى في إصدار العديد من أنواع الصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى أن ماليزيا استخدمت عدة أساليب لتطوير الأراضي الوقفية، ولقد اكتفوا إلى الآن بـ waqf share certificate بشهادة السهم الوقفي. كما أشار الخبراء إلى تجربة ماليزيا في إصدار صكوك SRI صكوك المسؤولية الاجتماعية التي تقترب في معناها من الصكوك الوقفية، كما تعرض الخبراء للحديث عن أهم النقاط في تجربة السعودية وسنغافورة في استخدام أداة الصكوك لتطوير الأراضي الوقفية؛ ففي السعودية وسنغافورة الأصول الوقفية موجودة بشكل أراضي، ثم أصدرت الصكوك الوقفية لتمويل تطوير هذه الأراضي، أما في ماليزيا فيوجد توجه لجمع هذه الأصول الوقفية على شكل نقد، كما أنه في سنغافورة لا يوجد مجالس إسلامية متعددة، بل يوجد مجلس واحد. كما أضاف بعض الخبراء أن ماليزيا هي محط أنظار جميع الدول لإصدار مختلف أنواع الصكوك؛ فسنغافورة والسعودية من

قبل استفادوا من الخبرات الماليزية في عملية إصدار الصكوك. وهذا يدعم ما ذهبت إليه الدراسات والمقالات والتقارير السابقة التي أشرنا إليها سابقًا؛ كدراسة:

The investment of waqf land as an instrument of muslim' economic development in Malaysia.

ودراسة حلوفي سفيان, "دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة لتجربة ماليزيا 2017"; حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن ماليزيا استخدمت عدة أساليب لتطوير الوقف، ولكن إلى الآن لم تستخدم أداة الصكوك، كما تم استنتاج بعض الموضوعات الفرعية- من الاقتباسات المذكورة أعلاه- يتم تقديمها في الجدول 2.3.

الجدول 2.3 رأي الخبراء في موضوع وجود إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا

المرجع	رأي الخبراء
خ5, خ1, خ6	أ) لا توجد إصدارات للصكوك الوقفية، ولكن قسم الوقف والزكاة والحج قاموا بعقد ورشة عمل عن الصكوك.
خ4, خ1, خ3, خ6	ب) توجد في ماليزيا كل الصكوك التي تعتمد المبادئ الشرعية، ما عدا ما هو للوقف؛ فتوجد تجربة صكوك SRI صكوك خزانة.
خ1, خ5	ج) يوجد فقط دراسات وأشباه نظرية، لكن على أرض الواقع هذا غير موجود؛ هم اكتفوا waqf share certificate بشهادة السهم الوقفي.
خ2, خ5, خ6	د) ماليزيا ليس لديها إصدارات للصكوك الوقفية، ولكن السعودية وسنغافورة استفادوا من الخبرات الماليزية في إصدار الصكوك.

المطلب الخامس: آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا بالنسبة للبيئة (الشرعية والقانونية والتنظيمية)، وملائمتها لهذا النوع من الإصدارات

عند مناقشة هذه الجزئية مع الخبراء، وهي هل البيئة الشرعية والقانونية والتنظيمية في ماليزيا ملائمة لاحتضان هذا النوع من الإصدارات في المستقبل؟ لوحظ أن بعض الخبراء كان متفائلاً وواثقاً جداً من أنه سيكون هناك إصدار للصكوك الوقفية داخل ماليزيا في المستقبل، وأكدوا أن ماليزيا تسير في هذا الاتجاه، بينما كان البعض الآخر يشك في إمكانية وجود هذا النوع من الصكوك الوقفية داخل ماليزيا، على الرغم من أن ماليزيا تمتلك كل التنظيمات والتشريعات واللوائح اللازمة لذلك، فهي الرائدة في مجال إصدار الصكوك بشكل عام، وجميع الدول يحاولون الاستفادة من اللوائح والتنظيمات والتشريعات الماليزية بهذا الخصوص. وفيما يلي بعض من اقتباسات آراء الخبراء:

"لا أتوقع أن يكون هناك إصدار للصكوك الوقفية في ماليزيا، ولكن هناك إمكانية لو القانون فيه مرونة أكثر؛ مثلاً في الجامعة الإسلامية وجدوا أن الطلبة بحاجة لمنح دراسية؛ فعملوا وفقاً للمنح الدراسية، فطالب مجلس سلانغور باستلام هذا الوقف، فقاموا بإلغائه وعملوه (endowment)- الهبة- وبمجرد تغير الاسم من الوقف للهبة زال معها معنى الديمومة "التأييد"؛ فكل المال الذي جمعه صرفوه على الطلبة"خ1.

"ماليزيا على أتم الاستعداد لهذا، نحن جاهزون ولدينا جميع المتطلبات؛ القانون ليس مشكلة، نحن لدينا قانون خاص مسبقاً للصكوك وصدر في 2015، واسمه sukuk guidelines unlisted capital market product, عندنا صكوك SRI وهي تتضمن الوقف، كما يوجد لدينا قانون خاص للوقف، وقانون خاص لإدارة الصناديق الوقفية، ولكن عندما تحددين عن الصكوك ف (sukuk guidelines) هو القانون الذي يجب الرجوع إليه. كما ولدينا العديد من الإرشادات الخاصة بالصكوك والأمناء على الصكوك، والنشرة الإعلامية والبيان التمهيدي والأصول الوقفية وتسعير الصكوك والسوق، موجود كل شيء حتى أصغر التفاصيل المتعلقة بالصكوك"خ4.

"نعم، أنا واثقة أنه ستكون لدينا إصدارات من هذا النوع في ماليزيا، وحالياً قام قسم الوقف والزكاة والحج في ماليزيا بعقد ورشة عمل عن الصكوك في عام 2017، وقاموا بدعوة المجالس الإسلامية للولايات، وأنا كمديرة لأوقاف جامعة ملايا أقترح دائماً على المدراء والخبراء أن يتدربوا على الصكوك، وأن نستخدم أسلوب الصكوك لجمع الأموال من أجل تطوير الوقف في جامعة ملايا. ماليزيا لديها إرشادات وتوجيهات عامة لإصدار الصكوك، ولكن عندما يريدون إصدار صكوك وقفية يذهبون لخارج ماليزيا بسبب مشكلة المجالس، هذا في الحقيقة البديل؛ لنساهم في الوقف، فهذا جيد؛ أعني: لسنا محددين ضمن ماليزيا، فالخارج ينظرون إلينا دائماً ويتعلمون منا؛ لأننا لدينا خبرة جيدة في الصكوك، فهذا يعني: أننا نستطيع أن نعمل صكوكاً وقفية طالما أننا محافظون على مبادئ الوقف"خ5.

" لا بد من إحياء دور الناظر على الوقف؛ لأنه في ماليزيا هناك خلط بين معنى الناظر والمتولي. الناظر: هو جهة رقابية فقط، وإذا كانت الإدارة ليست جيدة، له الحق في استبدال المتولي. أما المتولي: هو الذي يدير الوقف. وبهذه الحالة تلعب المجالس هنا دور الناظر، وتأخذ حصة، ويكون للناظر الحق في وضع المتولي، فيجب على المجالس أن تعطي الفرصة للواقفين أن يُديروا أوقافهم بأنفسهم (أو بتوكيل أحد)، وهذا موجود في جهور" خ1.

كان رأي بعض الخبراء أنهم لا يتوقعون أنه سيكون هناك هذا النوع من الإصدارات في ماليزيا في المستقبل، وذلك بسبب مشكلة المجالس الإسلامية، وأن البيئة القانونية لا تُشجع على هذه الإصدارات. وبالمقابل كان القسم الآخر من الخبراء متفائلاً جداً، وأكدوا أنه سيكون هناك إصدار للصكوك الوقفية في المستقبل؛ لأن ماليزيا جاهزة وعلى أتم الإستعداد؛ فماليزيا لديها إطار تنظيمي شامل، ولديها كافة التنظيمات والتشريعات والمبادئ والإرشادات التوجيهية العامة للصكوك (guidelines unlisted capital market sukuk product). ولقد وضعت هذه المبادئ الوقف في إطار صكوك SRI، فمجموعة التنظيمات الأساسية جاهزة لقبول أي نوع من الصكوك على أساس الوقف. كما بيّن الخبراء أن كلاً من هيئة الأوراق المالية SC والبنك المركزي وISRA عملوا على التنظيم لإصدار صكوك وقفية في نيوزيلاند، ولقد تنبّهت هيئة الأوراق المالية لأهمية الصكوك الوقفية وأهمية هذا المشروع، وقدموا كل الدعم اللازم. فهذا دليل على أن هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الماليزي مهتمون جداً في هذا الموضوع ويقدمون كل الدعم، حتى إن قسم الوقف والحج في ماليزيا قد أقام ورشة عمل عن الصكوك في عام 2017، وقام بدعوة المجالس الإسلامية؛ ليتعلموا ويتعرفوا على الصكوك. أما بالنسبة لمشكلة المجالس فلقد أكد جميع الخبراء أنه إذا كان هناك مرونة من قبل المجالس الإسلامية، بحيث يمكن الجلوس والتوصل إلى تفاهم مع هذه المجالس في موضوع الصكوك الوقفية، فإنه لن تكون هناك مشكلة، واستدلوا ببعض التفاهات التي حصلت من قبل في أمور أخرى ترتبط بالوقف أيضاً؛ مثل: منارة بنك إسلام خلف، klcc، وتجربة jcop جوهور، حتى إن السلطان - نذرين سلطان بيراك - كان قد أبدى اهتماماً كبيراً بموضوع الصكوك الوقفية. ويمكن أن نوضح أهم النقاط في هذا الموضوع وآراء الخبراء في الجدول 1.5 التالي:

آفاق إصدار صكوك وقفية في ماليزيا جدول 3.3

المرجع	السبب	رأي الخبراء
خ1، خ2.	لأن البيئة القانونية لا تشجع في ضوء مشكلة المجالس، إلا إذا كان القانون فيه مرونة أكثر، واستطعنا التوصل للتفاهم مع المجالس.	لا أتوقع أن توجد هذه الإصدارات.
خ3، خ4، خ5، خ6، خ3.	1- لأن ماليزيا لديها مبادئ وإرشادات توجيهية شاملة للصكوك (sukuk guidelines)، ولقد وضعت هذه المبادئ الوقف في إطار صكوك SRI. 2- ماليزيا أجازت الوقف النقدي الدائم والمؤقت.	ماليزيا الآن تسير في هذا الاتجاه، وهي على أتم الاستعداد لإصدار صكوك وقفية؛ لتطوير

	<p>3- لوجود الدعم الكامل من هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي في موضوع الصكوك الوقفية.</p> <p>4- اهتمام بعض الولايات في هذا الموضوع والدعم من بعض السلاطين؛ كسلطان ولاية بيراك.</p> <p>5- حصول بعض التفاهات مسبقاً مع المجالس الاسلامية؛ مثل: منارة بنك إسلام, و jcop , فلقد أظهر المجلس القدرة على التفاهم والمرونة.</p>	<p>أراضي الوقف في ماليزيا، ونحن واثقون أنه ستكون لدينا إصدارات من هذا النوع.</p>
--	---	--

ومما سبق نجد أن كلاً وجهتي النظر لها أسبابها المقنعة في ذلك الموضوع، والتي تتفق في جزئية مشكلة المجالس الإسلامية للولايات. ولكن نرى أن كلاً الطرفين اتفقا على أنه إذا حصل تفاهم مع المجالس، وأبدت المجالس مرونة في هذا الموضوع- فإنه يمكن أن تمتلك ماليزيا هذا النوع من الإصدارات مستقبلاً، وبهذا يتفق الطرفان في هذه النقطة، ولكن الفرق أن الفريق الذي يرى أنه من الصعب وجود هذه الإصدارات كان عندهم شك في إمكانية التوصل لتفاهم مع المجالس الدينية للولايات، أما الفريق الذي كان عنده ثقة كبيرة بحصول هذه الإصدارات كان يقول: إنه من الممكن جداً التوصل لتفاهم مع هذه المجالس.

الخاتمة

قدمت هذه الورقة نتائج لمراجعة معمقة وتحليل للدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل المقابلات المركزة مع ستة خبراء من أربع جامعات ومؤسسات تمويل إسلامي معروفة في كوالالمبور. تم تصنيف نتائج المقابلات تحت خمسة مواضيع رئيسية تتضمن أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، ومناقشة وجود إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا، وبيان مدى ملائمة الإطار القانوني والتنظيمي (الإداري) لكل من الوقف والصكوك لإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، ثم بيان آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا بالنسبة للبيئة الشرعية والقانونية والتنظيمية وملائمتها لهذا النوع من الإصدارات، ومن ثمَّ عرض بعض المقترحات للوصول إلى إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى اتفاقٍ بالإجماع بين الخبراء الذين تمَّت مقابلتهم حول:

- 1- أهمية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا كأداة لتطوير العقارات الوقفية، وكأسلوب تمويل جديد؛ لتطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا؛ لدعم التنمية المستدامة، وجلب الاستثمار الصحيح للعقارات الوقفية.
 - 2- أكد جميع الخبراء أنه على الرغم من وجود جميع أنواع الصكوك التي تعتمد المبادئ الشرعية في ماليزيا؛ كصكوك SRI صكوك خزانة، إلا أنه لا يوجد إلى الآن إصدارات للصكوك الوقفية في ماليزيا، بالرغم من الخبرات الكبيرة التي تتمتع بها ماليزيا.
 - 3- حرصت ماليزيا على خلق بنية تحتية متينة وميسرة لإصدار الصكوك الإسلامية، وهي قادرة على احتضان أي نوع من الصكوك، بما في ذلك إصدار الصكوك الوقفية، وخاصة أن المبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بإصدار الصكوك وضعت إمكانية تطوير عقارات الوقف ضمن اللوائح والإرشادات الخاصة بإصدار صكوك SRI.
 - 4- تتجلى قوة ومتانة الإطار التنظيمي من خلال بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia)، وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا (Securities Commission Malaysia) نظام سوق الأوراق المالية الحكومية، وتنظيم سندات دين الشركات وسوق صكوك الشركات.
 - 5- ولقد اختلف الخبراء في موضوع آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا بالنسبة للبيئة القانونية والشرعية والتنظيمية، وكان هناك وجهتي نظر في المقابلات.
- الأولى:** كانت ترى أنه لا يوجد آفاق لإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا؛ لأن البيئة القانونية لا تشجع في ضوء مشكلة المجالس الدينية في الولايات الماليزية، إلا إذا كان القانون فيه مرونة أكثر، وأمكن التوصل للتفاهم مع المجالس؛ لجعل إدارة مشاريع الصكوك الوقفية لمؤسسات التمويل الإسلامي ذات الخبرة الواسعة في الاستثمار والأوراق المالية.
- الثانية:** كانت ترى أن ماليزيا الآن تسير في هذا الاتجاه، وهي على أتم الاستعداد لإصدار صكوك وقفية؛

لتطوير أراضي الوقف في ماليزيا؛ فكان لديهم ثقة كبيرة أنه ستكون هناك إصدارات للصكوك الوقفية؛ مستدلين بقوة الإطار التنظيمي الشامل التي تتمتع به ماليزيا في جانب كلٍّ من الوقف والصكوك, ثم اقترح الخبراء بعض الحلول التي من الممكن أن تساعد على إصدار صكوك وقفية في ماليزيا.

المقترحات

- 1- أن يكون لدى المجالس الإسلامية المسؤولة عن إدارة الوقف المرونة الكافية, وذلك بإعطاء الفرصة لجهات مختصة بالاستثمار لإدارة مشاريع الصكوك الوقفية؛ لأن مشاريع الصكوك الوقفية تحتاج لخبرة في الاستثمار؛ فلا تبقى الإدارة فقط محصورة في المجالس الإسلامية.
- 2- عقد ورشات عمل تُركز على رفع كفاءة الكوادر داخل المجالس الإسلامية للولايات في مجال الاستثمار, والأوراق المالية التجارية, وكيفية التعامل مع سوق الأوراق المالية, وكل ما يتعلق بمواضيع التمويل الإسلامي.
- 3- إحياء دور الناظر على الوقف, فالناظر: هو جهة رقابية فقط, له الحق في تعيين المتولي واستبداله عند الحاجة. أما المتولي: فهو الذي يدير الوقف. وبهذه الحالة يمكن إعطاء المجالس الإسلامية المسؤولة عن إدارة الوقف في ماليزيا دور الناظر على الوقف مقابل حصة من إيرادات مشروع الصكوك الوقفية, وإعطاء دور المتولي للخبراء والمختصين في الإدارة وعلى رأسهم مديري ومُصدري الصكوك الوقفية.
- 4- عقد ورشات عمل بمراكز إدارة الوقف في ماليزيا؛ للتعريف بأهمية إصدار الصكوك الوقفية كأسلوب لتطوير عقارات الوقف في ماليزيا.
- 5- توعية المجتمع والمستثمرين بأهمية الوقف بشكل عام, وبالصكوك الوقفية بشكل خاص, ودورها المهم في دعم التنمية المستدامة في المجتمع, بالإضافة لتطوير عقارات الوقف, مما يعود بالنفع العام على جميع المسلمين.

فهرس المصادر والمراجع

- المصادر العربية:
- إبراهيم خضر, أحمد , الملامح العامة للمنهج الوصفي, شبكة الألوكة, 2013 .
./https://www.alukah.net/web/khedr/0/50216
- ابن قدامة, موفق الدين, المغني, الطبعة 3, دار عالم الكتب, 1417.
- أبو السعود, محمد بن محمد بن مصطفى العمادي, رسالة في جواز وقف النقود, تحقيق: أبي الأشبال؛ صغير أحمد شاغف الباكستاني, بيروت: دار ابن حزم, ط1, 1417هـ, 1997.
- أبو قطيش, محمد, دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة, دراسة حالة الأوقاف في الأردن, رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي, الجامعة الأردنية, 2002.
- أنجدمون, نور الدين, تطوير الصكوك في ماليزيا, بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية, التجربة الماليزية, مركز الملك فهد للمؤتمرات, السعودية, 2002.
- البخاري, صحيح البخاري.
- بو دقة, سناء ابراهيم, المنهج النوعي في الأبحاث التربوية: إيجابيات وتحديات, 2017.
- الثمالي, عبد الله مصلح, وقف النقود (حكمه, تاريخه, وأغراضه, أهميته المعاصرة, استثماره), جامعة أم القرى, مكة المكرمة.
- الجمل, أحمد محمد عبد العظيم, دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة, القاهرة, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, ط1, 2007.
- الحبشي, سيد عثمان. أحمد مهدي, محمود, تجربة الوقف في ماليزيا, نظام الوقف في التطبيق المعاصر, البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للأوقاف في الكويت, 1423هـ.
- الدسوقي, محمد بن عرفة. الدردير, أحمد. عليش, محمد, حاشية الدسوقي على الشرح الكبير مع تقارير الشيخ عليش, الناشر: عيسى البابي الحلبي.
- الدليمي, ناهدة عبد زايد, أسس وقواعد البحث العلمي, جامعة بابل.
- دياب, سهيل رزق, مناهج البحث العلمي, مارس, 2003.
- زيدان, سلمان, مناهج البحث العلمي, 2009, الأمين للنشر والتوزيع, ط 3.
- الشيرازي, أبو إسحاق, إبراهيم بن علي بن يوسف, المهذب في الفقه الإمام الشافعي, ت: الزحيلي, ط 1, 1412.
- فتاوى وتوصيات اللجنة الشرعية بالأمانة العامة للأوقاف في الشارقة, سلسلة إصدارات الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة, قسم الفتاوى, وقف النقود.

- قحف, منذر, الوقف الإسلامي؛ تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
- قرار رقم 181 (7/ 19) بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، مجمع الفقه الإسلامي، <http://www.iifa-aifi.org/2307.html>.
- القرني, محمد علي, صناديق الوقف وتكييفها الشرعي, ورقة مقدمة إلى ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- كمال الدين، ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، دار الكتب العلمية، ط. العلمية، الطبعة 1، 1424، 2003.
- محمد الخرشني، أبو عبد الله، الخرشني على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية العدوي، المطبعة الأميرية الكبرى، 1317هـ.
- محمد أمين، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، عالم الكتب، 1423.
- محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ص. د.
- المرادوي، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ت: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.
- مسلم، النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة المصرية، ط1، 1349 هـ، 1930.
- المصري، رفيق يونس، الأوقاف؛ فقهاً واقتصاداً، دار المكتبي، الطبعة الأولى، 1999.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.
- الميمان، ناصر بن عبد الله، النوازل الوقفية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1430هـ.
- نقاسي، محمد إبراهيم، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهنة والحرف، 2011.
- وليد هوميل، عوجان، وقف النقود وصيغ الاستثمار فيه. www.kantakji.com/fiqh/files/wakf/52075.pdf

المصادر الأجنبية

- A Bakar, Suffian, Malaysia continues to lead global sukuk issuance, new straits times 23 July 2018, May 8, 2018.
- Bank Negara Malaysia and securities commission, Malaysian debt securities and sukuk market: a guide for issuers & investors, 2009.

- Creswell, J. W. Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research (3rd ed.). Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, Inc,(2008).
- Creswell, J.W. Qualitative inquiry and research design: Choosing among five traditions. London: Sage, 1998.
- Guidelines on unlisted capital market products under the lodge and launch framework sc-GL/4-2015 (R1-2017).
- Hasan, Zulkifli, and Najib Abdullah, Muhammad, The investment of waqf land as an instrument of muslim' economic development in Malaysia, 2007.
- Ibrahim, Ahmad, Pentadbiran Undang-Undang Islam Di Malaysia. Kuala Lumpur (1997), IKIM.
- Ibrahim, Dahlia, Ibrahim, Haslindar, revival of waqf properties in Malaysia, 5 th Islamic Economics System Conference (iECONS 2013).
- Ismail, Che Zuina, Salim, Nor Jana, Ahmad Hanafiah, Nor Jawanees, Administration and Management of Waqf Land in Malaysia Issues and. Solutions, Universiti Teknologi MARA, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy July 2015.
- Kasri, Noor Suhaida, Waqf and sukuk: addressing the humanitarian funding gap. GAP. <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/918#.Wbn57LljHIX>.
- LAWS OF MALAYSIA, Act 67 CIVIL LAW ACT 1956,.
- Mohamad, Nor Asiah, Syed Abdul Kader, Sharifah Zubaidah , waqf land and challenges from the legal prespectives in Malaysia, 2012 ,IIUM.
- Mohd Mokhtar, Farhanah, Mad Sidin, Emira, Abd. Razak, Dzuljastri, Operation of Cash Waqf in Malaysia and its Limitations, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-11, No. 4, Octo–Dec, 2015.
- National Land Code (Act 56 of 1965)
- Rajaendram, Rebecca, Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system/Saunders., Star online, 22 Feb 2018, <https://www.thestar.com.my/news/nation /2018/02/22/perak-sultan>.
- M, Lewis, P. and Thornhill, A. Research Methods for Business Students. 5th Edition, England : Pearson Education Limited. (2009)
- Securities commission of malaysia, Securities commission annual report 2002.
- Securities commission of malaysia, Securities commission annual report 2003 .
- Syed Abdul Kader, Sharifah Zubaidah, the legal framework of waqf in Malasia, This is a revised version of a paper presented in a Seminar on Waqaf organised by Yayasan Kajiandan Pembangunan DPMM (YKPD) and IIUM, at Seri Pacific Hotel, Kuala Lumpur on 21st December 2013.
- Yaacob, Hisham, Awqf history and legislation in Malaysia: acontemporary perspective, Journal of Islamic and Human Advanced Research, Vol. 3, Issue 6, Month 2013.